



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء
المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

مصعب عمر عبد المعطي امطاوع

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2022م / 1444هـ

أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء

المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد:

مصعب عمر عبد المعطي امطاوع

بكالوريوس محاسبة / فلسطين / جامعة الخليل

المشرف د : كامل ابو كويك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة من عمادة

الدراسات العليا / كلية الأعمال والاقتصاد - جامعة القدس

2022م / 1444هـ



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

محاسبة / كلية الأعمال والاقتصاد

إجازة الرسالة

أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي

للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

اسم الطالب: مصعب عمر عبد المعطي مطاوع

الرقم الجامعي: 21712657

المشرف: الدكتور كامل أبو كويك

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 09 / 08 / 2022م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع:	1- د. كامل أبو كويك	مشرفاً ورئيساً
التوقيع:	2- د. فراس بركات	ممتحناً داخلياً
التوقيع:	3- د. نضال صبري	ممتحناً خارجياً

القدس - فلسطين

2022م / 1444هـ

إهداء

أقدم هذا الجهد المتواضع

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . . إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء

دون انتظار . . . والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة . . إلى معني الحب . . إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب . . أمي الحبيبة . . إلى ملهمتي وسر

نجاحي زوجتي الغالية

إلى أول فرحتي ابني الغالي "جود"

إلى "أصدقائي في جامعة القدس أبوديس"

إلى من ارتقوا شهداء إلى العلا في سبيل تحرير الأرض والإنسان

إلى من هم رهن القيد يعاندون قسوة السجان، أسرى الحرية

بدأنا بأكثر من بروقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهما نحن اليوم والحمد لله

نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع .

إقرار

أُقر أنا معد هذه الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع.....
مصعب عمر عبد المعطي مطاوع

مصعب عمر عبد المعطي مطاوع

التاريخ : 09 / 08 / 2022م.

شكر وعرفان

أحمد الله وحده وأشكره الذي أعانني على إتمام هذا البحث العلمي المتواضع
وأنتقدم بالشكر والعرفان إلى مشرفي الفاضل الدكتور كامل أبو كويك لما قدمه لي من
عون ومساندة ونصح وإرشاد خلال فترة دراستي في الجامعة .

والشكر موصول إلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث سواء بالمعلومة أو
المساندة

كما وأنتقدم بحزب الشكر والعرفان لجامعة القدس ممثلة برئيسها الاستاذ الدكتور عماد أبو
كشك والهيئة التدريسية وكافة العاملين فيها

وأشكر لجنة الممتحنين ممثلة رئيسيها الدكتور كامل أبو كويك والممتحن الداخلي
الدكتور فراس بركات والممتحن الخارجي الدكتور نضال صبري

قائمة الاختصارات

#	المعنى	الاختصار
1	International Financial Reporting Standards	IFRS
2	International Accounting Standards Board	IASB
3	Profitability Ratios	PR
4	Gross profit Margin	GPM
5	Operating Income Margin	OIN
6	Net Profit Margin	NPM
7	Return on Assets	ROA
8	Return On Equity	ROE
9	Liquidity Ratios	LR
10	Current Ratio	CR
11	Quick Liquidity Ratio	QLR
12	Net Working Capital	NWC
13	Net Working Capital Ratio	NWCS
14	Cash Ratio	CR
15	Defensive Internal Ratio	DIR
16	Current Assets Turnover	CAT
17	Fixed Assets Turnover	FAT
18	Inventory Turnover	IT
19	Accounts Receivable Turnover	ART
20	Accounts Payable Turnover	APT
21	Capital Structure Ratio	CSR
22	Dept to Equity Ratio	DER
23	Total Dept to Total Assets	TDTA
24	Dept to Total Capitalization Ratio	DTCR
25	Non-Financial Disclosure	NFD
26	Corporate Financial Performance	CFP
27	Annual Report	AR
28	Social and Environment Report	SER
29	Ordinary least squares	OLS
30	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS

الفهرس

رقم الصفحة	المحتوى
-	إجازة الرسالة
-	الاهداء
أ	الإقرار
ب	الشكر والعرفان
ج	قائمة الاختصارات
د	الفهرس
ر	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
ط	الملخص
ي	Abstract
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 أهمية الدراسة
5	4.1 هدف الدراسة
5	5.1 حدود الدراسة
5	6.1 محددات الدراسة
6	الفصل الثاني: الإطار النظري "الإفصاح والأداء المالي"
6	2.1 مقدمة
6	2.2 المبحث الأول: الإفصاح المالي
6	1.2.2 مفهوم وتعريف الإفصاح
9	2.2.2 أهمية الإفصاح
10	3.2.2 أهداف الإفصاح
11	4.2.2 مقومات الإفصاح
13	5.2.2 دور الإفصاح في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية
14	6.2.2 معوقات الإفصاح
15	7.2.2 الإفصاح المالي
16	8.2.2 أهمية الإفصاح المالي
17	9.2.2 أنواع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها
18	10.2.2 أساليب وطرق الإفصاح المالي
19	11.2.2 المعوقات والسلبيات التي تحد من الإفصاح المالي

20	12.2.2 الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي
25	3.2 المبحث الثاني: الأداء المالي
25	1.3.2 مفهوم الأداء المالي وتعريف الأداء المالي
26	2.3.2 أهمية وأهداف الأداء المالي
27	3.3.2 قياس وتقويم الأداء المالي
31	4.3.2 أنواع النسب المالي المستخدمة في مقاييس كفاءة الأداء المالي
37	4.2 المبحث الثالث: الواقع الفلسطيني
38	1.4.2 نبذة عن بورصة فلسطين
40	2.4.2 متطلبات الإفصاح بحسب الأنظمة والقوانين الفلسطينية
41	3.4.2 متطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية
43	5.2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة
43	1.5.2 الدراسات باللغة العربية
50	2.5.2 الدراسات باللغة الأجنبية
56	3.5.2 محاور الدراسات السابقة
58	4.5.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
59	الفصل الثالث: منهجية وفرضيات الدراسة
60	1.3 مقدمة
60	2.3 منهجية الدراسة
60	3.3 فرضيات الدراسة
61	4.3 نموذج الدراسة
61	5.3 أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة
62	6.3 تصحيح الاستبانة
63	7.3 مجتمع الدراسة
63	8.3 عينة الدراسة
65	9.3 المعالجات الإحصائية
65	10.3 صدق أداة الدراسة
66	11.3 ثبات الاستبانة
68	12.3 متغيرات الدراسة
69	13.3 التوزيع الطبيعي للبيانات
70	الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج
71	1.4 مقدمة
71	2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة
71	1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي
72	1.1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الأول
75	2.1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني

78	3.1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الثالث
81	4.1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرابع
84	3.4 اختبار فرضيات الدراسة
84	1.3.4 فحص واختبار فرضية الدراسة الرئيسي
84	1.1.3.4 فحص واختبار فرضية الدراسة الأولى
86	2.1.3.4 فحص واختبار فرضية الدراسة الثانية
87	3.1.3.4 فحص واختبار فرضية الدراسة الثالثة
88	4.1.3.4 فحص واختبار فرضية الدراسة الرابعة
89	4.4 ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها
91	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
92	5. مقدمة
92	1.5 الاستنتاجات
93	2.5 التوصيات
95	قائمة المراجع
95	المراجع العربية
100	المراجع الأجنبية References
101	المواقع الإلكترونية
102	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول
62	جدول رقم 1 تصحيح الاستبانة
63	جدول رقم 2 توزيع أفراد العينة حسب التخصص
64	جدول رقم 3 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
64	جدول رقم 4 توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة
64	جدول رقم 5 توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي
65	جدول رقم 6 توزيع أفراد العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة
66	جدول رقم 7 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة
67	جدول رقم 8 الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ
68	جدول رقم 9 الثبات بطريقة التجزئة النصفية
69	جدول رقم 10 اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
72	جدول رقم 11 اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
73	جدول رقم 12 اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
76	جدول رقم 13 اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
79	جدول رقم 14 اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
82	جدول رقم 15 اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
85	جدول رقم 16 نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
86	جدول رقم 17 نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
87	جدول رقم 18 نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
88	جدول رقم 19 نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم 1 أنواع النسب المالية	31
شكل رقم 2 توزيع قطاعات بورصة فلسطين	39
شكل رقم 2 نموذج متغيرات الدراسة	61

قائمة الملاحق

الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم 1 أداة الدراسة "الاستبانة"	103
ملحق رقم 2 ملخص الدراسات السابقة	110
ملحق رقم 3 أسماء الشركات الصناعية والخدماتية التي تم إجراء الدراسة عليها	116

أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد: مصعب عمر عبد المعطي امطاوع

إشراف: د كامل أبو كويك

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وكانت (47) شركة بتاريخ 2021/12/31، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المدراء العاملين والمدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين والبالغ عددهم (113)، ويعملون في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين التي طبقت عليها الدراسة، وتم أخذ عينة طبقية عشوائية تكونت من (92) فرداً، وتم جمع المعلومات من خلال استبيان تم توزيعه إلكترونياً، وللإجابة عن أسئلة الدراسة ومشكلتها افترضت الدراسة فرضية رئيسية تمثلت في أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن خلال تحليل المعلومات باستخدام الانحدار البسيط، تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أنه يوجد أثر للالتزام بالإفصاح المالي على الربحية والسيولة وهيكل رأس المال والعائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالإفصاح المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والربحية والسيولة وهيكل رأس المال والعائد على الأصول، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة زيادة الشركات الفلسطينية الاهتمام بالإفصاح المالي مما له من انعكاس ايجابي على المستثمرين وزيادة الثقة في البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وخفض عملية التضارب بين المعلومات بين الادارة والمستثمرين، وعليه يتطلب من الجهات الفلسطينية ذات العلاقة بإصدار قوانين أكثر الزامية لزيادة درجات الافصاح المالي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي، الربحية، السيولة، هيكل رأس المال، العائد على الأصول.

Title: The impact of financial disclosure according to international financial reporting and reporting standards on the financial performance of companies listed on the Palestine Stock Exchange

Prepared by: Musab Omar Abd Elmoti Imtawea

Supervisor: Dr.Kamel Abu Kuwiek

Abstract

The study

The study aimed to reveal the impact of financial disclosure according to international financial reporting and reporting standards on the financial performance of the companies listed on the Palestine Stock Exchange and were (47) companies on 31/12/2021, and the study population consisted of all working managers, financial managers, accountants and internal auditors, who numbered (113).), and they work in the industrial and service companies listed on the Palestine Stock Exchange on which the study was applied, and a stratified random sample was taken consisting of (92) individuals, and the information was collected through a questionnaire that was distributed electronically. There is no statistically significant effect of the commitment to financial disclosure on the financial performance of the companies listed on the Palestine Stock Exchange, and through analyzing the information using simple regression, the most important findings of the study were that there is an impact of the commitment to financial disclosure on profitability, liquidity, capital structure and return on assets for companies The results indicated that there is a statistically significant effect of the commitment to financial disclosure of the companies listed on the Palestine Exchange, and the profitability and Liquidity, capital structure and return on assets, and in light of this, the study reached a set of recommendations, the most important of which is the need for Palestinian companies to increase interest in financial disclosure, which has a positive impact on investors, increase confidence in the financial statements of companies listed on the Palestine Stock Exchange, and reduce the process of conflicting information between management and investors. Therefore, it requires the relevant Palestinian authorities to issue more mandatory laws to increase the degrees of financial disclosure.

Keywords:Financial disclosure, Profitability, Liquidity, Capital structure, Return on assets.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

نتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة ولأهمية وجود معايير مالية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في البيانات المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقة التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهو جودتها (معروف، 2018).

وتزايد الاهتمام بالإفصاح المالي في الوقت الحاضر حتى أصبح يحظى باهتمام زائد من مختلف الجهات المعنية، ويعود ذلك ليس فقط إلى محاولة توحيد النظم المالية العالمية وإنما كمحاولة للتفسير أو التأثير في الأزمات المالية العالمية (العامري والربيعي، 2018)، وارتبط ظهور الإفصاح بظهور الشركات المساهمة وإلزامها بنشر البيانات المالية دورياً، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة (المهدي وآخرون، 2016)، ولكي تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية توفير الإفصاح والوضوح المناسب فيها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين المختلفين (رولا، 2017).

ومن هنا تأتي أهمية وجود وتبني معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في البيانات المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن هذه الوحدات الاقتصادية. (خيرة، 2020).

تسعى الشركات بشكل مستمر إلى تحسين أدائها المالي، وذلك لان الأداء المالي يعكس أنشطة الشركة وإنجازاتها، فهو نتاج النشاط الشمولي الذي تمارسه الشركة ويحدد مستوى إنجازها لأهدافها ومدى استغلالها لمواردها وامكانياتها بالشكل الأمثل (نادر ومقديسيان، 2020)، وان فلسطين تتأثر بالأداء

المالي للشركات، لذلك هناك ضرورة بتوعية المستثمر الفلسطيني بأخذ أثر مؤشرات الأداء المالية بعين الاعتبار (العلمي، 2018).

ونظراً لحدثة توفر المعلومات لشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ولأهمية تلك الشركات في المساهمة ببناء المجتمع الفلسطيني، وباعتبارها من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، فهذا يدفع الدراسة نحو الاهتمام والتركيز على أنشطة تلك الشركات. وفي ضوء ما سبق عمدت الدراسة إلى السعي لكشف مدى الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي وأثره على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة:

تواجه الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دائماً ضغوطاً كبيرة من مختلف الاطراف؛ لزيادة مستوى الإفصاح المالي، إذ تمثل عملية الحصول على المعلومات، وصدقها ودقتها، وحرية التصرف بها من القضايا الملحة لدى المتعاملين؛ وذلك لضرورة حصول المتعاملين على البيانات، والمعلومات من المصادر المختلفة (إبراهيم وآخرون، 2019)، لذلك تعد البيانات المالية مصدراً أساسياً للمعلومات، تستفيد منها فئات عديدة من داخل الشركة وخارجها، إذ أن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذها. ومن أجل رفع كفاءة الأنظمة المحاسبية في الوحدات الاقتصادية لخدمة الأطراف المستفيدة والمهتمة بالبيانات المالية فهناك ضرورة لتطوير اتخاذ القرارات بناء على الأداء المالي للشركات، فالشركات الفلسطينية يجب ان تلتزم بالإفصاح المالي لمعرفة الأداء المالي للشركات (العلمي، 2018). لذلك من اهم القضايا الضرورية للبحث فيها هي مدى الالتزام بالإفصاح المالية حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي وأثره على الأداء المالي للشركات، لذلك ترى الدراسة ان من الضروري التطرق لهذا الموضوع المالي الهام.

وبناء على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن مدى الالتزام بالإفصاح المالي وفقاً لمعايير التقارير والابلاغ المالي الدولي وأثره على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي: هل يوجد أثر للالتزام بالإفصاح المالي

على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟، ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة:

تؤثر البيانات المالية التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها بشكل كبير على مستخدمي هذه البيانات، حيث يجب ان تزود المستخدمين وخاصة المستثمرين بالبيانات المالية التي تمتاز بالجودة والملائمة والموثوقية حيث تساعد على اتخاذ القرار المناسب والتنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة، وان عدم اتخاذ افضل القرارات سوف يؤثر ذلك على المستثمر والشركة والاقتصاد وبالتالي سوف يؤثر على المجتمع ككل، لذلك وجود الإفصاح المالي في الشركات سوف يؤثر على ابرز المؤشرات المالية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ القرار الا وهو الاداء المالي، وان عدم الالتزام بالإفصاح المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين مما يجعل مؤشر الاداء المالي الذي يعتمد عليه المستثمر والادارة ومستخدمي البيانات قد يكون مضللا ولا يعكس النتائج الحقيقية لأداء الشركات، الامر الذي قد يجعلهم يتخذوا قرارات غير مبنية على اساس صحيح، ومن هنا تأتي اهمية هذه الدراسة، التي تدرس معرفة تأثير الإفصاح المالي على الأداء المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومحاولة تقديم الارشادات والتدريبات اللازمة في عملية الإفصاح، ومن الجانب الآخر إثراء الأدبيات المالية بدراسات جديدة حول علاقة الإفصاح بالأداء.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى: معرفة وجود أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويتفرع من الهدف الرئيس السابق الاهداف الفرعية الآتية:

1. معرفة أثر الالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. معرفة أثر الالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. معرفة أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. معرفة أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5.1 حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: معرفة أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- الحدود المكانية: الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين.

6.1 محددات الدراسة:

- واجه الباحث أثناء إجراء هذه الدراسة مجموعة من المحددات أبرزها ما يلي:
- ضعف استجابة أفراد عينة الدراسة في الإجابة عن فقرات أداة الدراسة إلكترونياً، مما دفع بالباحث إلى تكرار التواصل معهم لتعبئة بيانات الاستبانة الأمر الذي زادة من فترة الحصول على البيانات على غير ما كان متوقع من قبل الباحث.
 - عدم القدرة على التحقق من الحيادية في تعبئة البيانات ممن وجهت لهم الاستبانة لتعبئتها.
 - يعتبر موضوع الإفصاح من الموضوعات الحساسة للعاملين في مجال المحاسبة والبيانات المحاسبية، وهذا قد يدفع ببعض أفراد عينة الدراسة إلى عدم الاهتمام والجدية في تعبئة المعلومات بالشكل الصحيح.
 - اقتصار الدراسة على فئات وظيفية محددة مثل المحاسبين والمدققين الحسابيين مما زاد من صعوبة التواصل معهم للحصول على البيانات والمعلومات أثناء تطبيق الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري "الإفصاح والأداء المالي"

2.1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل الى أهم الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بهيكل رأس المال بشكل عام، وتكلفة هيكل رأس المال بشكل خاص، بالإضافة الى الأداء المالي للشركات، وطرح نبذة عن الشركات الفلسطينية في سوق فلسطين المالي، كذلك تسليط الضوء على بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

2.2 المبحث الأول: الإفصاح المالي:

1.2.2 مفهوم وتعريف الإفصاح:

يعتبر الإفصاح من المعلومات الأساسية التي على الشركات أن تفصح عنها وذلك مع ازدياد اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية، وايضا المستثمرين وأصحاب القرار بالإفصاح على نحو خاص بعد ظهور الشركات العالمية حول العالم، ويتم الإفصاح عن المعلومات المالية بحيث تكون غير مضللة والتي تساعد متخذ القرار في اتخاذ قرارته، وتخفيض حالة عدم التأكد من الأحداث الاقتصادية في المستقبل. ومع تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بموضوع الإفصاح المالي، لان عديد من مستخدم المعلومات المالية يعتمدون بشكل كبير في قراراتهم على ما تنشره الشركات من معلومات مالية حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة وعليه يجب على الشركات الإفصاح بشكل كامل عن تأثير مختلف الأنشطة التي تؤثر على الوضع المالي، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وعولمة اسواق رأس المال، وظهور تقنيات جديدة في تداول الاوراق المالية في اسواق المال العالمية، فقد عززت لأهمية وجود الإفصاح نظرا لتوفير معلومات مفيدة وموثوقة لمستخدمي المعلومات حول مركزها المالي، واداء اعمالها ومساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذلك فان مستوى الإفصاح يلعب دورا حيويا في تخفيض حالة عدم التأكد، وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات مما يساعد اصحاب المصالح على تقييم اداء الشركة بشكل موضوعي (Mion and Iza, 2019).

فالإفصاح يمثل عملية تتواصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة للمستثمرين (ابو جراد ورجب، 2015). وفي عالم المال، يشير الإفصاح إلى الإفصاح في الوقت

المناسب عن جميع المعلومات حول الشركة التي قد تؤثر على قرار المستثمر. يكشف عن الأخبار والبيانات والتفاصيل التشغيلية الإيجابية والسلبية التي تؤثر على أعماله (السقا، 2020).

ويعرف الداعور (2019) "الإفصاح بمثابة عملية تواصل الشركة مع العالم الخارجي، وتنعكس النتائج النهائية للإفصاح في البيانات المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها. ويعني أن التقرير المالي تتضمن عدالة ووضوح المعلومات الموثوقة، وتوضح البيانات المالية للشركة جميع المعلومات الأساسية عن الشركة التي تهم أطراف خارجية، وتساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية بشأن الشركة بشكل واقعي وواقعي. طريقة صنع القرار. الطريق الحقيقي، وتتعهد الشركة بتقديم هذه المعلومات بشكل دوري".

في حين عرفه ججوح (2017) "الإفصاح هو تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية. كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".

ويعرف (2018) Manes et all "على أنه إظهار المعلومات المالية في البيانات المالية أو في الهوامش أو الملاحظات أو الجداول المكملة، مما يجعل القوائم غير مضللة، ومناسبة لمستخدميها من الأطراف الخارجية من أجل اتخاذ قرارات رشيدة . يتم الإفصاح في الوقت المناسب دون تأخير حتى لا تصبح المعلومات عديمة القيمة. ويعتبر الإفصاح أحد أهم المبادئ التي تدل على عدالة المعلومات حتى يتمكن الأشخاص الذين اعتادوا على قراءة المعلومات المالية من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الشركة، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، ينشط الاستثمار ويزيد من ارباح الشركات، كما يزيد من الوضع التنافسي لشركة في السوق".

ومما سبق نرى بأنه كانت تركز التعاريف على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع الشركة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا إنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها، والمستفيدون من البيانات المالية، لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين، وإن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى

إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسبة . ومن خلال ما تم استعراضه من مفاهيم متعلقة بالإفصاح ترى الدراسة أن الإفصاح عبارة عن الكشف عن المعلومات المحاسبية والمالية والاقتصادية والتي يمكنها مساعدة الأطراف ذات العلاقة من المستثمرين والدائنين والموظفين ومتخذي القرارات والجهات الرسمية في اتخاذ قراراتهم مع تخفيض حالة عدم التأكد، على شكل قوائم وتقارير مالية بشكل دقيق وملائم بما يخدم جميع الأطراف في الوقت المناسب.

2.2.2 أهمية الإفصاح:

يعد الإفصاح من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني المحاسبي، سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الشركة وبين مراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي البيانات المالية من جهة أخرى. ويلزم قانون سوق المال الشركات المتداول أسهمها في البورصة بضرورة نشر بياناتها المالية، ويعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين حيث يمكن القول إن قراءة بيان المركز المالي هي أولى خطوات الإفصاح ومفتاح القرار الاستثماري السليم وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجملها عملية غامضة قائمة على التكهّنات والشائعات، ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح كسبيل للقراءة الحقيقية لبنود بيان المركز المالي حيث تعتبر وظيفة الإفصاح من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك من خلال ما تنتجه المؤسسة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات خارجي لزيادة كفاءة الإفصاح نظرا لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها البيانات المالية (الجعبري، 2011).

وتكمن أهمية الإفصاح حسب (عابد، 2018) كما يلي:

1. تسهل زيادة الشفافية في عمليات الشركات وإدارتها على المستثمرين اتخاذ قرارات مستنيرة. كما أنه يقلل من إمكانية التلاعب أو إساءة استخدام أموال المستثمرين.

2. يمكن تجنب الأزمات المالية والاقتصادية الشديدة من خلال زيادة الشفافية. تعتبر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مثالاً ممتازاً للأزمة المالية / الاقتصادية التي كانت إلى حد كبير، إن لم يكن بالكامل، نتاج الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في السوق. وقد أدى ذلك إلى سوء إدارة الشركات والمؤسسات المالية لأموال المستثمرين.

3. الإفصاح يمنع الوكلاء الذين لديهم "معلومات داخلية في السوق من إساءة استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية وربح، كما أنه يمنع فرصة التلاعب بالحسابات، وبالتالي زيادة الشفافية في السوق.

4. الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة من قبل الشركات يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة. يقلل من الشعور بعدم الثقة والمضاربة ويزيد من ثقة المستثمرين لأنهم يشعرون بالاستعداد التام لاتخاذ قرارات الاستثمار بشفافية في المعلومات المتاحة.

5. الإفصاح يقلل أيضًا من عدم اليقين إلى حد كبير في السوق. عدم اليقين هو أحد أبرز أسباب تقلبات السوق. عندما يكون هناك إفصاح كامل من قبل الشركات في السوق، هناك مستوى متزايد من اليقين العام في السوق، وبالتالي تقليل مستويات التقلب وتحقيق الاستقرار، إلى حد ما، في السوق.

مما سبق تظهر أهمية الإفصاح، بحيث تعتبر أهم مصادر توصيل نتائج الشركة وإظهار قيمتها السوقية لجميع الجهات المختلفة، من خلال عدة طرق للإفصاح عن المعلومات المالية عن الشركة، ومما لاشك فيه من وجهة نظر الدراسة أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في البيانات المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار الطبيعية علاقتهم بالبنك وبافتراض أنهم من بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة.

3.2.2 أهداف الإفصاح:

يعتمد الإفصاح المالي على توصيل المعلومات إلى مستخدمين المعلومات بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للشركات، لاتخاذ القرارات المناسبة وتقليل حالة الغموض لدى المستخدمين وذلك من

خلال نشر المعلومات المالية وأية معلومات تساعد في اتخاذ القرارات (عيسى وآخرين، 2017) وحسب دراستي (Granof et all ، 2016)، فإن الإفصاح يهدف إلى ما يلي:

1. إشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين.
 2. إزالة التضليل والغموض في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة.
 3. توفير المعلومات عن صافي الموارد المتاحة والالتزامات القائمة والتغيرات التي تطرأ
 6. توفير المعلومات المفيدة للأطراف التي تقوم بتدبير الموارد سواء في الحاضر أو في المستقبل، وذلك لترشيد القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد
 7. التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المالي في تقليل المخاطر المالية والاختفاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة
 8. التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإفصاح المالي لضبط الاداء المالي والتأكد من دقة البيانات المالية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات
- وترى الدراسة ان اهداف الإفصاح المالي؛ تكمن في توضيح الأساليب والرسائل الفنية المالية وتوضيح شكل ومستوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المالية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق اهدافهم من إجراء تعامل مع الوحدات الاقتصادية، تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، تشمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشآت ذات العائد الحقيقي المجزي، إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية والمالية، مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة لذا يتطلب ان يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها، على ان يكون الإفصاح مرتبطاً زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

4.2.2 مقومات الإفصاح:

يمكن القول أن الإفصاح عن أي معلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والتي تؤثر على عملية الإفصاح وعلى الموثوقية والمصادقية في البيانات المالية التي يتم

الإفصاح عنها في التقارير المالية، سواء داخل المنظمة أو خارجها، ويمكن تلخيصها بما يلي (ضويفي، 2015):

1.4.2.2 تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض أنه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

2.4.2.2 تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين، وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات، ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

ترى الدراسة أن فعالية الإفصاح ترتبط بالأهداف أما الكفاءة ترتبط بالوسائل فإذا كانت الكفاءة هي أحد الأهداف التي ترغب المنشأة في تحقيقها فإن هذا يعني استخدام الكفاءة كأحد المؤشرات الدالة على فعالية المنشأة، عليه يمكن توضيح العلاقة على أساس أن الكفاءة شرط للفعالية التي تؤدي الى طبيعة

الإفصاح والكم المطلوب من الإفصاح عن المعلومات وإن البيانات المالية تظهر جميع المعلومات الرئيسية، تلبي رغبة كافة المستخدمين وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم أو الاحتفاظ بها.

5.2.2 دور الإفصاح في تعزيز الثقة والمصادقية في التقارير المالية:

يتطلب الإفصاح الأمثل أن يتم تصميم التقارير المالية وإعدادها للمستخدمين بشكل عام بطريقة تعكس الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة أثناء الدورة المالية، وكذلك ضرورة تضمين كافة الحقائق التي من شأنها أن تساعد في معرفة حقائق نشاط المشروع ومركزه المالي، بحيث يعبر بشكل واضح وعادل عن نشاط المشروع، ويشتمل على أرقام غير مضللة وكافية وصریحة، مع عدم حذف أو إخفاء المعلومات الأساسية التي تكون مفيدة لهذا المستثمر العادي أو الشركات، حيث يساهم الإفصاح في زيادة فائدة المعلومات المحاسبية والمالية، ويبلغها للمستخدمين والأطراف المعنية، وكافة الحقائق المهمة والمناسبة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة وعرض المعلومات التفصيلية دون تعقيب التعامل مع أي حقائق مهمة، وتقليل احتمالات سوء الفهم، وأن يشمل الإفصاح بالإضافة إلى الحقائق الواقعية الحالية عن النشاط الذي تقوم به المؤسسة بالإضافة إلى بعض الجوانب المستقبلية المتوقعة، والتي تشمل المسؤوليات والخسائر المحتملة. كعقود نشاط مستقبلية، يجب استخدام طرق الإفصاح حتى تتوافق مع طبيعة العمل (مخلوف، 2014).

ولكي تقوم المؤسسة بالإفصاح الأمثل يجب التركيز على الجانبين التاليين وهما. (بوخروبة ودواح، 2018):

أولاً: التجميع الأمثل للبيانات: بقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للبيانات في مجموعات مناسبة، يجب أن تتضمن البيانات المالية تفاصيل كافية لتزويد أولئك الذين يستخدمونها بمعلومات مختلفة، وإذا تجاوزت التفاصيل الحد المناسب، فقد تترك أولئك الذين يستخدمون هذه القوائم، بسبب أنهم يحتاجون إلى دراسة كمية كبيرة من البيانات التفصيلية، من أجل استخراج المعلومات الأساسية التي يحتاجونها، بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تظهر البيانات الغير مهمة كمفردات مستقلة حتى لا تؤدي إلى حذف البيانات المهمة.

ثانياً: الشرح الأمثل للبيانات: يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم لكي يتم توضيح كل منها، إلا أن هذه البيانات قد تكون مطولة أو مختصرة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، لكن يتوقف ذلك على قدرات من يستخدمون البيانات المالية. ويجب مراعاة النقاط الجوهرية التالية لتلبية شروط الإفصاح التام والشرح الأمثل للبيانات وهي (تويريك واخرون، 2015):

1. تقديم ملخص للأساليب والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقرير المالي.
2. توفير معلومات إضافية للمساعدة في التحليل المالي أو الاستثماري لتحديد حقوق الفئات المختلفة والآثار المالية الناتجة عن أي تغيير في طرق المحاسبة خلال الدورة الحالية.
3. تقديم تقرير عن أي تعديلات في السياسة المحاسبية تم تطبيقها وتحديد تأثيرها.
4. الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمان للقروض والشروط المهمة الواردة في العقود.
5. الإقراض والشروط التعاقدية المرتبطة باتفاقيات الإيجار، إلخ.
6. الإفصاح عن المعاملات المالية وغير المالية التي حدثت بعد تاريخ إعداد الميزانية والتي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

6.2.2 معوقات الإفصاح:

تتنوع الأسباب التي تعيق من عملية الإفصاح ويمكن إجمالها فيما يلي (براهيمي وشريقي، 2021):

- 1- أن المنافسين يستطيعون أن يحصلوا على معلومات عن الشركة وذلك يضر بمصلحتها، حيث الإفصاح يساعد على نشر تلك المعلومات.
 - 2- إنه يوفر فرصة للنقابات العمالية فيما يتعلق بالموظفين ورواتبهم، حيث تستخدم النقابات العمالية المعلومات التي تفصح عنها الشركة للحصول على رواتب أفضل، والإجازات، والتأمين الصحي، والعمل الإضافي للعمال، وأكثر من ذلك.
 - 3- الاختلاف بين معدي المعلومات ومستخدميها يؤدي إلى جهل كل طرف إلى ما يحتاجه الآخر مما يقلل من أهمية الإفصاح.
- ترى الدراسة بالرغم من وجود المعوقات إلا أن التطور الاقتصادي والتكنولوجي وظهور المحللين الماليين والمؤسسات المالية التي تقدم الاستشارات، أصبحت عملية الحصول على المعلومات في غاية

الاهمية والضرورة، حيث ان الافصاح في القوائم المالية لا بد ان يتم تطبيقه على الصورة المثلى اي بكل انواع الافصاح الشامل والكافي والتثقيفي والوقائي حتى يتمكن كل المستخدمين من الاستفادة من تلك المعلومات

7.2.2 الافصاح المالي:

يعرف الافصاح المالي وفق (محمود ودباش، 2017) بأنه هو قيام الشركات بإظهار وعرض ونشر كافة المعلومات المالية للمستثمرين لغرض تحليلها لتنبؤ بمستقبل هذه الشركات لاتخاذ القرارات المناسبة وعدم إخفاء وتضليل المستخدمين للتقارير في ذلك. وعرفه (علي، 2015) على انه تحديد عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح .

وعرفه (نادر ومقديسيان، 2020) على انه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في البيانات المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل البيانات المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمين البيانات المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.

ووضح (عابد، 2018) ان الإفصاح المالي على أنه: "اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الجوهرية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة" ويعرفه (Derweesh, 2021) بأنه: "نشر المعلومات الضرورية لمختلف الفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، ولتقييم درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات وكذلك للوصول إلى القرار الذي يحقق أهداف هذه الفئات والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب فيها"

وقد عرفت (Setiany et all, 2017) الافصاح على انه إقرار الذمة المالية من خلال نشر المعلومات المالية سواء كانت عددية أو نوعية، مطلوبة أو طوعية، متاحة عبر قنوات رسمية أو غير رسمية كالتقارير السنوية، المؤتمرات، التقارير المرحلية، النشرات والبيانات الصحفية.

وترى الدراسة انه من الممكن تعريف الافصاح المالي بأنه قيام الشركات بالتصريح عن معلومات مالية جوهرية تفيد المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري، دون التأثير على سرية بعض المعلومات المتعلقة بالميزة التنافسية للشركة .

8.2.2 أهمية الإفصاح المالي:

يؤدي الإفصاح المالي على توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين، والمرتقبين، والدائنين الحاليين، وغيرهم من مستخدمي المعلومات، لترشيد القرارات الاقتصادية..، كما توفر معلومات حول حياة المنشأة، وتنشئتها وتطورها يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها، والحكم على كفاءة أدائها تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير الدورية في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية، وتنمية حقوق المساهمين إمكانية إظهار مدى مساهمة الكيان الاقتصادي في تحمل مسؤولياته الاجتماعية في القوائم، والتقارير، التي لا يُعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي، الاستفادة من إمكانية التطبيق الذي يتيحها إظهار صورة الكيان الاقتصادي، والاطار البيئي الذي تعمل فيه (بوعامة، 2018).

كما أنه يفيد المحللين الماليين في الدقة في تنبؤاتهم، حيث أن المعلومات المالية تساعد على التنبؤ بالوضع المستقبلي والحالي، حيث أكدت معظم المنظمات التي تفصح عن المعلومات المالية أنها تحقق أكثر دقة التنبؤات المحللين ويمكن للمستثمرين تتبعهم بمزيد من الثقة، حيث أن تلك المعلومات المالية تقلل من حجم عدم تماثل في المعلومات في الأسواق المالية (مرعي، 2021).

إضافة إلى أنه مؤشرا لقياس مستوى نجاح الشركة، حيث أنه كلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية ترك ذلك انطباع ايجابي عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى المتعاملين في سوق رأس المال، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم (Uwuigbe et al، 2017)

كما أن المعلومات المالية أصبحت تشكل أحد الدعائم الرئيسية والتي يجب على المدقق أخذها في الاعتبار عند تقييمه لمدى قدرة المنشأة على الاستمرارية في النشاط، حيث أن توفر المعلومات المالية فقط لم يعد كافية على الوفاء بمد المدققين بالإرشادات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم مدى قدرة تلك المنشأة على الاستمرارية (Abdullah، 2020).

وقد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة حديثا للأسباب التالية (بن يوسف، 2017):

- أ- إصدار تشريعات تضمن حقوق المستثمرين، حيث لا توجد مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية للتهرب من إفشاء المعلومات بحجة الحرص على مصالح المساهمين.
- ب- ضرورة التزام الشركات المساهمة بشروط وقواعد الإفصاح الواردة في اللوائح الصادرة عن سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح في التقارير المالية.

ت- من الممكن أيضًا النظر إلى الإفصاح المحاسبي وعلاقته بنظرية الاتصال، حيث تتواصل الوحدة الاقتصادية مع العالم الخارجي حول عمليات المشروع وجوانب أنشطتها عند إعداد البيانات والتقارير المالية بطريقة تفيد مستخدمي القرار وتساعد يقيمون نشاطها.

ث- تكمن أهمية الشفافية في أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الملاحظات المرفقة بشكل يؤدي إلى تحسين الإفصاح في البيانات المالية، وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستثمرين قد يتخذون قرارات عقلانية، ويعملون على رفع الأسعار بشكل مصطنع وزيادة المضاربة، وبالتالي خلق نوع من الارتباك. وفوضى مستوى أداء السوق. يمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات حتى لا تتاح الفرصة لبعض الوسطاء المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين.

9.2.2 أنواع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

تعمل الشركات بشكل عام على الإفصاح عن كل ما يهم المستثمر من معلومات وتشمل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها نوعين من المعلومات:

أولاً: المعلومات المالية: وقد ذكر (أبو ماضي، 2020) المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها بالتالي:

1. ملخص تاريخي عن البيانات المالية.
2. البيانات المالية المعتمدة (قائمة المركز المالي، قائمة حقوق المساهمين، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية).
3. التقارير المالية الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية).
4. الأحداث اللاحقة لنشر بيان المركز المالي
5. توزيعات الأرباح المسجلة وقائمة بالتوزيعات المستقبلية أو سياسة التوسع بالاستثمارات.
6. معلومات عن الاندماج والقوائم الموحدة والاستثمار في الشركة.
7. نقطة التعادل لكل خط انتاجي رئيسي، أو حسب نوع العملاء والمواقع المحلية.
8. نقطة التعادل الإيرادات المبيعات لكل منتج رئيسي وحسب تبويب العملاء والموقع المحلي
9. عرض نتائج أعمال الشركة في العام الماضي.

ثانيا: المعلومات غير المالية: وقد قام الطويل (أبو ريشة، 2017) بتقسيم المعلومات غير المالية إلى

1. المعلومات غير المالية الداخلية: وتتمثل في معلومات بشرية ونتاجية وتسويقية وبيئية.
2. المعلومات غير المالية الخارجية: وتتمثل في المعلومات الاقتصادية والفنية والتكنولوجية والسياسية والقانونية.

وقد وضع (Szabó & Sørensen، 2015) تقصية لأنواع المعلومات غير المالية والواردة في التقارير المختلفة التالية كما يلي:

1. تقارير مسؤولية الشركة: وهنا تظهر في هذه التقارير معلومات غير مالية تضم قضايا بيئية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية.
2. التقارير والحسابات السنوية: وهنا يظهر بها بيانات حوكمة الشركات، ووضع أداء الأعمال، ووصف العلاقات التعاقدية، والرقابة الداخلية، وتقارير الاحتياطي، والبحث والتطوير
3. التقارير الرقابية: وفيها يتم اثبات الامتثال للوائح، وقواعد الممارسة من المنظمين، على سبيل المثال : هيئة الخدمات المالية (FSA)، ومنظمي الفائدة، والمنظمات غير الحكومية.
4. تقارير أخرى: وتشمل معلومات تشغيلية أخرى، على سبيل المثال: رضا العملاء، وضمان الجودة.

10.2.2 أساليب وطرق الإفصاح المالي:

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المالي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام (الجعبري، 2011):

1. الإفصاح من خلال البيانات المالية: حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب البيانات المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم الشركة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو طرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.
2. استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: إن استخدام المصطلحات الواضحة لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب البيانات المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم

المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدة لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

3. المعلومات بين الأقواس: ويتم ذلك في صلب البيانات المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون تطويل، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين أو الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

4. الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب البيانات المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن البيانات المالية.

5. التقارير والجدول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب البيانات المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

6. تقرير رئيس مجلس الإدارة: وهذا التقرير يعتبر متممة للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات البيانات المالية.

7. تقرير المراجع الخارجي: ويعتبر تقرير المراجع الخارجي جزء رئيسي في البيانات المالية لشركات المدرجة في بورصة فلسطين مجبره اجباراً كاملاً عليه، حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

11.2.2 معوقات والسلبات التي تحد من الإفصاح المالي:

إن السلبات التي تحد من عملية الإفصاح لا تنقص من أهمية الإفصاح وعلى الأخص تلك الشركات المدرجة في البورصة ويعود ذلك لعدة أسباب منها، على سبيل المثال أن جهود هيئة سوق المال في الرقابة على تلك الشركات رفعت من الأنظمة المحاسبية وخاصة التوقيت والنوعية بالإضافة إلى توافر حد أدنى من الإفصاح المحاسبي وزيادة الوعي المحاسبي وضغط الملاك والمواطنين كافة على الإدارة الزيادة مستوى الإفصاح ومن أهم معوقات رفع مستوى الإفصاح المحاسبي ما يلي (زينة ويارا، 2016):

1. تساعد المنافسين في الحصول على معلومات خاصة بالشركة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.
 2. عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
 3. عدم إلمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية من المعلومات.
 4. تركيز اهتمام الإفصاح بالشركة المدرجة في البورصة فقط على الرغم من أن لا تمثل إلا جزء.
 5. من النشاط الاقتصادي.
 6. تشابك الصلاحيات بين عدة جهات لتحديد الجهة المسؤولة عن كفاءة الإفصاح المحاسبي.
 7. تحديد مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية.
 8. اختلاط المعلومة مع الإشاعات و التداول الفردي بدلا من المؤسسي.
 9. إصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ما عدا ما يفصح عنه في البيانات المالية التي لا تساعد المحللين الماليين للتنبؤات المستقبلية.
- ترى الدراسة بالرغم من وجود المعوقات الا ان التطور الاقتصادي والتكنولوجي وظهور المحللين الماليين والمؤسسات المالية التي تقدم الاستشارات، اصبحت عملية الحصول على المعلومات في غاية الاهمية والضرورة، حيث ان الافصاح في القوائم المالية لابد ان يتم تطبيقه على الصورة المثلى اي بكل انواع الافصاح الشامل والكافي والتتقيفي والوقائي حتى يتمكن كل المستخدمين من الاستفادة من تلك المعلومات.

12.2.2 الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي:

1.12.2.2 معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي International Financial Reporting Standards:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية او معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي (IFRS) هي معايير محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهدف توفير لغة محاسبية مشتركة لزيادة الشفافية في عرض المعلومات المالية. وبصفته الجهة المسؤولة عن وضع وتطوير المعايير الدولية منذ عام 2001، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتطوير المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إصداره لمجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة والقابلة للفهم والتطبيق في جميع أنحاء العالم والمعروفة بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، والتي تتطلب وجود

معلومات في التقارير المالية ذات جودة عالية، تتمتع بالشفافية والقابلية للمقارنة، بحيث تساعد المشاركين في أسواق المال المختلفة والمستخدمين الآخرين لتلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (حسين وعلاء، 2017).

وقد تبنت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، فهناك 135 دولة حالياً تطبق IFRS تطبيقاً إلزامياً، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، أستراليا، جنوب إفريقيا، سنغافورة، هونغ كونج، ونيوزيلندا، في حين أن هناك دولاً مازالت لم تطبق IFRS ومنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (Houque et al., 2016).

ويعرف مجلس معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي (IFRS, 2012) "المعايير على أنها هي مجموعة موحدة من معايير اعداد التقارير المالية عالية الجودة والمفهومة والمقبولة عالمياً بناء على مبادئ واضحة ومحددة، لتوفر للمستثمرين والمشاركين الآخرين في اسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية التي تمتاز بالشفافية وقابلية المقارنة".

وقد تم تعريفه من قبل (Picker et al, 2019) على أنه مجموعة من القواعد المحاسبية للبيانات المالية للشركات العامة التي تهدف إلى جعلها متسقة وشفافة وقابلة للمقارنة بسهولة في جميع أنحاء العالم. تحدد معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي بالتفصيل كيف يجب على الشركات الاحتفاظ بسجلاتها والإبلاغ عن نفقاتها وإيراداتها. تم إنشاؤها لإنشاء لغة محاسبة مشتركة يمكن فهمها عالمياً من قبل المستثمرين والمراجعين والمنظمين الحكوميين والأطراف المعنية الأخرى. تم تصميم المعايير لتحقيق الاتساق في لغة المحاسبة والممارسات والبيانات، ولمساعدة الشركات والمستثمرين على إجراء تحليلات وقرارات مالية متعلمة. تم تطويرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو جزء من مؤسسة معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي غير الهادفة للربح ومقرها لندن. تقول المؤسسة إنها تضع المعايير "لتحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

2.13.2.2 الإفصاح عن المعلومات حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي:

يعد معيار التقرير والابلاغ المالي الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" أكثر معيار مختص بالإفصاح المالي: حيث يحدد المتطلبات العامة للبيانات المالية، بما في ذلك كيفية تنظيمها، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتواها والمفاهيم الأساسية وإمكانية المقارنة من فترة زمنية إلى أخرى لكيان معين وإمكانية المقارنة خلال نفس الفترة الزمنية لأكثر من كيان واحد. وهي تحدد الأساس لإعداد

البيانات المالية للأغراض العامة. وفقاً لمعيار التقرير والابلاغ المالي الدولي رقم (1)، تتضمن مجموعة البيانات المالية المكونات التالية (www.ifrs.org):

1. بيان المركز المالي: الغرض من ذلك هو إظهار المركز المالي لمنظمة ما في وقت معين.
2. بيان الدخل و/أو بيان الدخل الشامل: هذا للمساعدة في التأكد من مبلغ صافي الدخل المكتسب أو الخسارة المتكبدة خلال فترة محددة.
3. بيان التغيرات في حقوق الملكية: هذا لإظهار التغيير في مقدار رأس المال المستثمر خلال فترة معينة.
4. بيان التدفقات النقدية: لإظهار المبلغ الإجمالي للمقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية.
5. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية: وذلك للإفصاح عن الطرق البديلة المختارة في احتساب البنود في البيانات المالية المختلفة.

لقد تم وضع معيارين من قبل لجنة معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي تخدم الإفصاح المالي، وهما المعيار الدولي رقم (1) بعنوان: عرض البيانات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (20) بعنوان: الإفصاح في البيانات المالية، حيث أصبح على الشركات ضرورة الالتزام بالقواعد الآتي (www.ifrs.org):

1. الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة: حيث يجب ان تظهر جميع البيانات الهامة وذات العلاقة بهذا التقرير، وأيضا من ضمن الأمور التي يمكن أن تظهر ضمن تقرير مجلس الإدارة جميع الأحداث غير المادية والتغيرات التي طرأت خلال السنة والتي أثرت في عملية المنشأة، وكذلك التوقعات بالنسبة للمستقبل والخطط المستقبلية، وحجم وأثر النفقات الرأسمالية الجارية والمتوقعة ومجهود البحث.

2. الإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات: حيث يعتبر هذا التقرير من الركائز الأساسية والتي يعتمد عليها الأطراف المختلفة والتي قامت بتعيين المدقق، ويجب أن يشير تقرير المحقق إلى معايير التدقيق المتاحة في تنفيذ عمليات التحقيق، كالإشارة إلى معايير التدقيق الدولية المعتمدة، وكذلك ضرورة إبراز رأي المدقق بوضوح تام في البيانات المالية وفي مركزها المالي او نتائج أعماله، وذلك استنادا إلى أطر ومبادئ ومعايير تحدد بموجب التشريعات المحلية أو قواعد ومعايير صادرة

من هيئات مهنية ذات علاقة، أو نتيجة تطوير لبعض الأعراف المحلية والمبادئ المحاسبية الدولية.

3. **قاعدة فرضية استمرارية المنشأة:** حيث يجب قبل عملية الإفصاح للبيانات إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرارية وعدم وجود نية لدى الإدارة بتصفية المنشأة أو التوقف عن الأداء والمتاجرة، وفي حالة وجود شكوك وحالات عدم تأكد يجب الإفصاح عن هذه الحالات.

4. **المحاسبة على أساس الاستحقاق:** حيث يجب على المنشأة المحاسبة على أساس الاستحقاق عن بياناتها المالية، وهي عملية الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها، أي يتم الاعتراف بالنفقة في الفترة التي تخصها وليس وقت دفع النفقة.

5. **ثبات العرض:** ألا يختلف عرض وتصنيف البيانات من فترة إلى فترة، وقد تختلف لكن في ظل حالات معينة مثل أن يكون هناك تغير في طبيعة المنشأة، والثبات يفيد المقارنة من سنة الأخرى ويسهل عملية المراقبة والتدقيق.

6. **عرض البيانات المالية:** ويقصد بها عرض مالي وهيكل للأحداث المالية على شكل قوائم مالية تتمثل في: قائمة المركز المالي، وحقوق المساهمين، والدخل، والتدفقات النقدية، وأخيرة قائمة الإيضاحات والسياسات الأخرى، وهذه البيانات المالية يكون قد تم تدقيقها من قبل مدقق الحسابات.

7. **أساليب عرض المعلومات:** ويقصد بها أن يتم توضيح كل شيء أثناء العرض من خلال وضع أقواس وهوامش وإيضاحات في أسفل القوائم، وأيضاً وضع جداول مساعدة تفيد على الفهم والترجمة للقوائم المالية.

8. **مكونات البيانات المالية:** تشمل مجموعة كاملة من البيانات يجب أن تحتوي على الميزانية العمومية، وبيان الدخل، وجميع المتغيرات في حقوق المساهمين، وجميع التغيرات الحاصلة نتيجة العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، وبيان التدفق النقدي.

9. **السياسات المحاسبية:** وتتمثل في جميع المبادئ والقواعد والأعراف والإجراءات التي تتبناها الإدارة في إعداد البيانات المالية، ويتم إيضاحها في قائمة الإيضاحات والسياسات المتبعة بالتفصيل، ومن الأمثلة على هذه السياسات: سياسة توحيد البيانات المالية، سياسة التقييم (التكلفة

التاريخية، التكلفة الاستبدالية)، سياسة معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل، سياسة الإهلاك، سياسة تقييم المخزون.

10. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية: يجب أن تحتوي الميزانية العمومية بحد أدنى على البنود التالية: (الموجودات الثابتة، الموجودات غير الملموسة، الموجودات المالية المتداولة، الاستثمارات، المخزونات، الذمم المدينة والمدينة الأخرى، الذمم الدائنة والدائنة الأخرى، المطلوبات والموجودات الضريبية، المخصصات المطلوبات غير المتداولة، حصة الأقلية، رأس المال الصادر والاحتياطات).

11. المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات: حيث هناك بعض البنود والتي يتوجب إظهارها في أحد المكانين وتتمثل في رأس المال المساهم من حيث عدد الأسهم المصرح بها وعدد الأسهم الصادرة والقيمة الاسمية لكل سهم والأسهم المحتفظ بها لإصدارها، وصف الطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن المالكين عند عملية توزيع أرباح الأسهم).

12. المعلومات التي يجب أن تقدم في الجزء الرئيس من بيان الدخل: حيث يجب أن يشتمل بيان الدخل على حد أدنى على: (الإيرادات، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، المصاريف الضريبية، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة).

13. المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو الإيضاحات: حيث يتوجب على المنشأة عمل تحليل للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

14. التغيرات في حقوق المساهمين: ويتوجب عرض بنود منفصلة لكل من: (صافي الربح أو الخسارة للفترة، وكل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة والتي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود، وكذلك الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية، إضافة إلى المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين، ورصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية خلال الفترة).

15. أنواع المعلومات الإضافية: وهي عبارة عن أي معلومة ملحقة بالبيانات المالية يصعب ذكرها وتتمثل في: (الاحتمالات، طرق التقويم والمبادئ والمفاهيم، العقود التجارية والالتزامات، الأحداث اللاحقة للقوائم المالية).

16. عرض السياسات المحاسبية: التزاما بالمعيار رقم (1) وحسب نصه فإنه يلزم توضيح أسس القياس المستخدمة، إضافة إلى كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية، وهناك العديد والكثير من السياسات نذكر أهمها: (الاعتراف بالإيراد، مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والقاطضة والزميلة، الشركات المندمجة، المشاريع المشتركة، الاعتراف بالموجودات الملموسة وغير الملموسة واستهلاكها واطفاؤها، رسملة تكاليف الاقتراض والمصروفات الأخرى، عقود الانشاء، ممتلكات الاستثمار، الأوراق المالية والاستثمارات، عقود الايجار، تكاليف البحث والتطوير، المخزونات، الضرائب بما فيها المؤجلة، المخصصات، تكاليف منافع الموظفين، تحويل العملة الأجنبية والتحوط، تعريف قطاع العمل والقطاعات الجغرافية وأساس توزيع التكلفة بين القطاعات، تعريف النقد ومعدلات النقد، محاسبة التضخم، المنح الحكومية).

3.2 المبحث الثاني: الأداء المالي:

1.3.2 مفهوم وتعريف الأداء المالي:

تسعى الشركات الى دراسة ادائها المالي بشكل دوري وذلك لضمان استمراريته والحفاظ على قيمتها السوقية، وعلى مدار العقود والأزمات المالية المختلفة سعت الشركات إلى دراسة الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية التي ساعدتها على معرفة أداء كل عمل تجاري وصحته المالية. ينظر العديد من المهتمين والباحثين بنتائج أعمال الشركات من دائنين وأصحاب قرار إلى الأداء المالي على انه اهم أداه يكون الاستعانة بها للحكم على مدى قدرة الشركات على تحقيق أهدافه بكل كفاءة وفاعلية، مما يساعد متخذ القرار على الاطمئنان على الاستقرار المالي لهذا الشركة او المؤسسة.

يشهد المجال الاقتصادي الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، والتي أدت إلى احتلال تقييم الأداء المالي مكانة مهمة في معظم الاقتصادات، خاصة في سياق العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي أحدثته ثورة المعلومات، مما جعل العالم سوق شامل تتنافس فيه الشركات من مختلف الجنسيات، وبناءً على هذه الفرضية هو الحصول على الموارد والحصول على أقصى عائد

منها، وتعتبر استدامة واستمرارية المنشأة ونموها وتطورها وتطويرها الأمل أمراً في غاية الأهمية. لذلك تهتم جميع الشركات بتقييم الأداء المالي من خلال طرق معينة للتعرف على القدرات المالية للشركة وتحديد الجوانب المختلفة لتطوير الأداء كمؤشرات وتعكس كيفية استخدام الشركة لمواردها المالية والبشرية لتمكينها من تحقيق استخدامها بشكل مستهدف . لذلك يعتبر تقييم الأداء المالي من العناصر الأساسية للعملية الإدارية، لأنه يزود الإدارة بالمعلومات والبيانات التي يمكن استخدامها لقياس مدى تحقيقها لأهدافها. تحقق المنشأة أهدافها وتحدد اتجاهات أدائها، ويستخدم هذا بشكل أساسي لتحديد مدى تقدم المنشأة ونجاحها ومستقبلها (بعبوات، 2020) .

ويعرف العوض (2007) الأداء المالي على إنه "مقياس يستخدم لقياس نجاح الشركة ويمكن استخدامه لأغراض المقارنة، ويوضح مدى فعالية وكفاءة الشركة في إدارة مواردها للعمليات والتمويل وأنشطة الاستثمار في أدائها العالي". ويرى ذكر (2012) أن الأداء المالي هو "المدى الذي يمكن أن تحقق فيه الشركة أهدافها بأقل تكلفة ممكنة، وينعكس قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة للسداد، وتحقيق معدل عائد جيد وتكاليف منخفضة".

يعرف عادل (2016) الأداء المالي على انه "وصف لوضع الشركة الآن، وتحديد الاتجاهات التي تم استخدامها للوصول إليه وذلك من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات الموجودات، وصافي الثروة، كما يمكن تعريف الأداء المالي على أنه "قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة، ويوضح الأداء المالي أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة" (Tarazi,2019).

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ولأغراض الدراسة سوف يتم اعتماد تعريف الأداء المالي بأنه "قدرة الشركة على إنجاز خططتها للوصول للأهداف المرجوة من خلال الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة في التوقيت المطلوبة"، وترى الدراسة بأن الأداء المالي هو مدى التزام الإدارة بتنفيذ الخطة المالية حسب اللوائح والسياسات المالية الموضوعة مسبقاً.

2.3.2 أهمية وأهداف الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام من أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات المالية التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وكذلك

من متابعة أعمال الشركة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقويم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات، وقد حدد (حامد وآخرون، 2017) مجموعة من الأهداف للمستثمرين لتحقيق الأداء المالي وهي:

1. يساعد المستثمرين في متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها.
2. يساعد المستثمرين في إجراء عمليات المقارنة والتحليل وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات الحالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة
3. مساعدة الأطراف ذوي العلاقة بالشركة من متابعة أعمال الشركة ومدى سير العمل فيها، ومعالجة الأخطاء التي حدثت أثناء سير العمل واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2.3.3 قياس وتقويم الأداء المالي:

يحظى الأداء المالي على اهتمام بالغ لدى الشركات حيث يقيس مدى استخدام الشركات لأصولها التجارية وتوليد الإيرادات منها، ويعتبر الأداة المالي مهم لتعرف على درجة تحقيق الشركة لأهدافها المالية، وكما يعطي الأداء المالي تقييماً كاملاً للأصول، الخصوم، حقوق الملكية، المصاريف، الإيرادات والربحية الإجمالية لشركة، والذي يساعد في تخصيص موارد الشركة، ويعطي الأداء المالي توقعات ومؤشرات عن الأرباح والنمو في المستقبل .

ويمثل الأداء المالي محوراً أساسياً لمعرفة نجاح وفشل الشركات في قراراتها المالية وخططها الاستثمارية، ولتقييم ما إذا كانت الشركة جديرة بالائتمان أم لا، ومن هنا برزت الأهمية الإدارية للأداء المالي من خلال حجم الاهتمام الكبير من قبل الإدارات بالأداء المالي ونتائجه، ويركز الأداء المالي على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويقاس أداء الشركات على جني الأرباح بأقل تكلفة ممكنة؛ بمعنى تحقيق أقصى عائد للمساهمين والملاك من خلال القرارات المالية لذا يهدف الأداء المالي وبشكل عام إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا لتخدم مستخدمي البيانات المالية ومن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات المالية التي يوفرها الأداء المالي لاتخاذ القرارات الإدارية الملائمة (بن ميمونة، 2020).

إن عملية تقييم الأداء المالي للشركات هي انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المالية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهي تلعب دورا مهما في إدارة الشركة، من خلال تزويد الأفراد والجهات المختلفة سواء كانوا يعملون بهذه الوحدات أو من خارجها (المساهمون والمستثمرون والعملاء والموردون والمحللون الماليون) بمعلومات مالية حول أداء الشركة وسوف تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، فيحكم المساهمون على أداء الشركة وفق مؤشرات الزيادة أو النقص في قيمة الأسهم التي يمتلكونها وتوزيعات الأرباح التي تتحقق في السنة المالية، فيما يحكم العملاء على أداء المالي لشركات من خلال المنفعة التي يحصلون عليها مقابل الأموال التي يدفعونها نتيجة استخدام منتجات الشركة (كنتور وسايج، 2021).

وفي ضوء مما سبق يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي هي تتمثل في استخدام إحدى أدوات القياس والتقييم للتعرف على مدى نجاح الشركة في إدارة مواردها المالية في مجمل أنشطتها المختلفة خلال فترة زمنية محددة بكفاءة وفعالية ووفقا للأهداف والمعايير المحددة مسبقا، أيضا تتضح الأهمية التي تحتلها عملية تقييم الأداء المالي بجميع جوانبها، حيث يقيس صافي الربح المرتفع قدرة الشركة على المنافسة في السوق، ونسبة السيولة المرتفعة تعطي مؤشر إيجابيا على قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها، إذ أن مردود هذه المقاييس تؤثر على مختلف المستويات في الشركة، الأمر الذي ينعكس على نجاح الشركة في تحقيق أهدافها والحفاظ على بقائها واستمراريتها ونموها.

1.3.3.2 أغراض تقييم الأداء المالي: تسعى الشركة الى مقابلة اهدافها وخططها ولذلك فان الغرض من عملية تقييم الأداء المالي إظهار مؤشر شركة ليدل على مدى تحقيقها لأهدافها وخططها وقد بين (Tarazi، 2019) العديد من الأغراض التي تهدف الشركات إلى تحقيقها عند تطبيق عملية تقييم الأداء ومن أهمها:

1. متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المقدرة في الوقت المحدد.
2. متابعة الكفاية في الأداء بغرض التحقيق من التنفيذ الفعلي بأعلى درجة ممكنة من الكفاية مع تجنب الاسراف والأخطاء في التنفيذ
3. تقييم نتائج التنفيذ بعد تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن متابعة التنفيذ.

4. خلق التنافس بين الوحدات التنظيمية للمنظمة من خلال تعزيز مبدأ المساءلة والثواب.

ويرى (البشير واخرون، 2017) بان عملية تقويم الأداء تهدف إلى دراسة النشاط المنفذ، وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المحاسبي، والوصول إلى الأهداف والنتائج المرجوة من خلال دراسة وقياس الأحداث والمتغيرات التي تطرأ على سير العمل وذلك للكشف عن الفعالية والكفاءة وإمكانية التطور من أجل التكيف مع البيئة الحالية والمتوقعة بالشكل الأمثل، كما يهدف تقويم الأداء إلى الكشف عن مدى الفاعلية والكفاءة وإمكانية التطور وصولاً إلى تحقيق أهداف المنشأة.

وترى الدراسة بان الغرض من تقويم الأداء المالي هو متابعة تنفيذ الأهداف الموضوعية من قبل المؤسسة وذلك في سبيل الحصول على كفاءة في الأداء المالي، وذلك بغرض تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع التقليل من الأخطاء في التنفيذ.

2.3.3.2 مشاكل تقويم الأداء المالي: بالرغم من أن تقويم الأداء يؤدي الى زيادة الإنتاجية وتزيد كفاءة العمل ورفع الروح المعنوية مما يؤدي إلى تطوير أداء العاملين في الوحدة الاقتصادية إلا أنه بين (عبد الرحمن وهاشم، 2016) بعض المشاكل يمكن استعراضها في النقاط التالية:

1. التأييد غير الكافي في جانب الإدارة.
2. عدم تحقق الأهداف بدقة ووضوح يؤدي الى تقويم غير دقيق.
3. وجود معايير غير عادية التقويم والتي تتصف بعدم الدقة والتحيز الشخصي
4. التخوف من تحمل مسؤولية التقويم الأخير يجعل بعض الحكام المقيمين يميلون إلى إعطاء تقديرات لا تمثل حقيقة مستوى الأداء الحقيقي

3.3.3.2 معايير تقويم الأداء المالي: يمكن تعريف معايير تقويم الأداء بأنها معدلات قياسية تستطيع إدارة المنظمة أن تسترشد بها كأساس التقييم والمراجعة، وذلك بمقارنة النتائج التي تحققها تلك المعدلات (مرسال واخرون، 2018) .

وتعد معايير تقويم الأداء أدوات قياس ذات مواصفات محددة ومؤشرات للحكم على كفاءة تنفيذ أوجه النشاط بالوحدة الاقتصادية لأنها تعتبر أساس لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لها، ويرى (رحمة الله، 2019) عند تحديد معايير الأداء يجب مراعاة الآتي:

1. اختيار المعايير التي تعبر أصدق تعبير ممكن عن مستوى الأداء لجميع المستويات في المنشأة.

2. مراعاة الواقعية في اختيار المستوى الذي يوضع فيه المعيار فقد يكون المعيار ممثلاً للحد الأمثل الذي يجب أن لا يقل عنه الأداء أو الحد الأقصى الذي يجب أن لا يزيد عنه الأداء، كما قد يمثل المعيار مستوى محدد مطلوب تحديده وذلك في ضوء التسهيلات والإمكانيات المتاحة والكفاية الإدارية التي تعمل في المنشأة الاقتصادية، أي يؤخذ في الاعتبار إمكانية الوصول إلى المعيار.

3. أن تكون المعايير دقيقة ومفهومة من قبل جميع المسؤولين.

4. أن تكون المعايير شاملة لجوانب الأداء المختلفة ومقبولة ومقنعة للمسؤولين حتى يتقبلوا الانحرافات ويعترفوا بالمسببات.

وتتمثل أنواع المعايير في المعيار الواقعي وهو يحدد على أساس الأداء المتوقع وتتسم هذه المعايير بالواقعية فهي تأخذ في الحسبان التلف والوقت الضائع ويتضمن هذا المعيار مسموحات منها مسموحات المواد وهي الكمية التي نسمح بفقدائها كما تحتتمها طبيعة هذه المواد، ومسموحات العامل وهي الدقائق التي يسمح بضياعها إما بسبب الظروف التي يعمل فيها أو بسبب طبيعة البشرية. ويرى (ادم، 2020) أن معايير الأداء العامة التي تستخدمها المنظمات كأساس للتقييم والمراجعة كما يلي:

1. الكفاءة: ويشير هذا المعيار إلى حسن استخدام المنظمة للموارد المتاحة (عاملين، رؤوس أموال، وقت) أفضل استخدام، وتتضمن قياس التكلفة لكل وحدة من المخرجات، والنسبة بين

1. المخرجات والمدخلات أو النسبة بين المخرجات والوقت.

2. الفاعلية: ويقاس هذا المعيار مدى تحقيق الأهداف العامة للمنظمة أو الأهداف التشغيلية الفرعية للوحدات التنظيمية لها.

3. الإنتاجية: ويشير هذا المعيار إلى قياس العلاقة النسبية بين المخرجات والمدخلات.

4. الجودة: تتضمن مقاييس الجودة توقعات العميل المستفيد مثل الدقة، السرعة، الاستجابة والمسؤولية.

وترى الدراسة بأن معايير تقويم الأداء المالي ما هي إلا معايير يتم وضعها من قبل المؤسسة وتسترشد بها كأساس للمراجعة وتحديد مدى كفاءة المؤسسة، وأوجه النشاط في الوحدة الاقتصادية

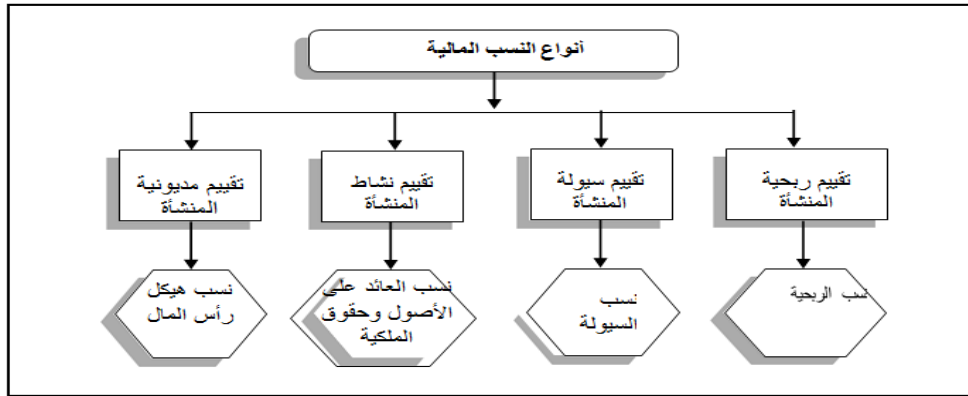
4.3.2 أنواع النسب المالية المستخدمة في مقاييس كفاءة الاداء المالي لشركة:

يستخدم العديد من الأفراد والمجموعات، مثل مديري الشركات والمستثمرين والدائنين والمساهمين، النسب المالية للحصول على نظرة عامة على الوضع المالي للشركة وأدائها. يستخدم المديرون النسب المالية في الغالب في صنع القرار، حيث يمكنهم، على سبيل المثال، تحديد بعض المجالات الضعيفة التي تحتاج إلى حل، بينما يستخدم المستثمرون النسب في الغالب لضمان سلامة استثماراتهم ونمو قيمتها المحتمل. يستخدم الدائنون النسب لتقييم مخاطر إقراض الأموال للشركة المعنية ويقدر المساهمون، الذين يعتمدون على النسب كثيرًا، قيمة أسهمهم من خلال تحليل هذه النسب (مولاتي وآخرون 2019).

ويتم تقسيم النسب المالية عالمياً إلى أربع فئات رئيسية: الربحية والسيولة ومعدل العائد على الأصول ونسب هيكل رأس المال، كل منهما يقيس ويعبر عن مستوى أداء الشركة موضع التحليل وحقيقة موقفها المالي والتي يتم تفسيرها وتجسيدها أما على شكل نسبة مئوية أو بعدد المرات والتي تتمتع بقدرة عالية على الفهم، كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1)

أنواع النسب المالي



المصدر: إعداد الباحث

1.4.3.2 نسب الربحية (Profitability Ratios):

الربحية هي واحدة من أصعب جوانب الشركة في تصورها. حيث يتم تحديد الربحية من خلال قدرة الشركة على الحفاظ على تكلفة مبيعاتها عند أدنى مستوى ممكن وتحقيق أرباح مرضية. وبالتالي، فإن نسب الربحية تقيس مدى كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح (حامد وآخرون، 2017).

ومن خلال تحليل الربحية يمكن الإجابة على عدة تساؤلات، منها: هل يساهم ارتفاع صافي الربح مقارنةً برأس المال المستثمر ما يعكس ارتفاع معدل العائد على الاستثمار، وهل استطاعت الإدارة تشغيل موجوداتها بكفاءة لتحقيق الأرباح (مولاتي وآخرون، 2019)

هناك العديد من مقاييس الربحية، وهي بشكل عام تقيس ربحية المنشأة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المبيعات، حجم الأصول، استثمارات المالكين وحقوق الملكية ومما لاشك فيه فانه عند عدم تحقيق المنشأة للأرباح يصبح الدائنون وحملة الأسهم في قلق حول مستقبل المنشأة وحول استرداد أموالهم لذلك فان المالكين والدائنين وإدارة المنشأة يكونون مهتمين بزيادة الأرباح كونها تحمي المنشأة من خطر الإفلاس.

ومن أهم نسب الربحية النسب الآتية:

أ. هامش مجمل الربح (Gross profit Margin): وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من نشاطها الرئيسي وهو المبيعات، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجمول الربح} \div \text{صافي المبيعات}$$

ب. هامش الربح التشغيلي (Operating Income Margin): وتقيس هذه النسبة ربحية المنشأة بعد أخذ مصروفات التشغيل بعين الاعتبار، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى} \div \text{صافي المبيعات}$$

ت. هامش صافي الربح (Net Profit Margin): وتقيس هذه النسبة ربحية المنشأة بعد الأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والضرائب المدفوعة، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية (حامد وآخرون، 2017):

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{صافي المبيعات}$$

ث. العائد على مجموع الموجودات (Return on Assets): تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على استغلال أصولها في توليد الأرباح، كلما كان هذا المعدل مرتفعاً سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشأة، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

$$\text{العائد على مجموع الموجودات} = \text{صافي ربح بعد الضريبة} \div \text{متوسط الأموال المستثمرة}$$

ج. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): تقيس هذه النسبة معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية والممتازة، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو لسنوات سابقة لنفس المنشأة، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة، أما إذا كانت هذه النسبة عكس ذلك فإن على إدارة المنشأة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية (حامد واخرون، 2017):

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي ربح بعد الضريبة} \div \text{متوسط حقوق الملكية}$$

2.4.3.2 نسب السيولة (Liquidity Ratios):

تقيس السيولة العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته وأهم هذه النسب هي الآتي: (حامد واخرون، 2017)، وفيما يلي نسب السيولة:

أ. نسبة التداول (Current Ratio): وتسمى هذه النسبة أيضاً نسبة السيولة العادية. يستخدم لمعرفة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو سدادها، ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \text{مجموع الموجودات المتداولة} \div \text{مجموع المطلوبات المتداولة}$$

ب. نسبة السيولة السريعة (Quick Liquidity Ratio): وتستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من المخزون السلعي، وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول السابقة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وذلك

من خلال استثنائها للمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدماً من البسط، وعلى النحو الآتي:

نسبة السيولة السريعة = (مجموع الموجودات المتداولة - المخزون السلعي) ÷ مجموع المطلوبات المتداولة

ت. صافي رأس المال العامل (**Net Working Capital**): يقاس صافي رأس المال بالفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة بالمعادلة التالية (البلادوي والقيسي، 2018):

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة

ث. نسبة رأس المال العامل (**Net Working Capital Ratio**): تقيس هذه النسبة مقدار السيولة نسبة إلى المبيعات بمعنى كم ساهم الدينار الواحد من صافي المبيعات في توفير سيولة ممثلة بالفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويمكن قياسها بالمعادلة الآتية:

نسبة رأس المال العامل = (الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة) ÷ صافي المبيعات

ج. نسبة النقد (**Cash Ratio**): يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن استثمارات الشركة من النقد والأوراق المالية هي الاستثمارات الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المنشأة من تسهيل موجوداتها المتداولة الأخرى إلا بخسارة كبيرة، ويتم احتسابها على النحو الآتي:

نسبة النقد = (النقد + شبه النقد) ÷ المطلوبات المتداولة

ح. نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية (**Defensive Internal Ratio**): وتقيس الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المنشأة الاستمرار بعملياتها اعتماداً على السيولة الموجودة لديها، لهذا أطلق عليها اسم وتقاس على النحو الآتي:

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية = (الموجودات المتداولة - المخزون السلعي) ÷ المعدل اليومي لتكاليف العمليات.

3.4.3.2 العائد على الأصول (Return on Assets):

وتقيس مدى كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية على مختلف بنود الأصول المتداولة والثابتة وتسمى أيضًا نسب الدوران، هي مؤشرات على قدرة الشركة على استخدام أصولها بكفاءة، لأنها تقيس عدد المرات التي تقوم فيها الشركة بتسليم أصولها أو التزاماتها. عادة، كلما زادت النسبة، زادت سرعة الشركة في تحويل أصولها أو التزاماتها إلى نقد، وتتمثل أهم معدلات العائد على الأصول بالتالي:

أ. **معدل دوران مجموع الأصول (Current Assets Turnover)** : تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لمعرفة مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في توليدها داخل المؤسسة. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} \div \text{متوسط مجموع الأصول}$$

ب. **معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover)** : يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي، وتحدد هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح. ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية: (خدوجة وفيروز، 2019)

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{متوسط مجموع الأصول الثابتة}$$

ت. **معدل دوران الأصول المتداولة (Current Assets Turnover)** : يحدد هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. ويتم حساب هذا المعدل حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{متوسط مجموع الأصول المتداولة}$$

ث. **معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)** : من المشاكل التي تصادف المديرين هو بطء حركة المخزونات، وخلال فترة التخزين لا تحقق المؤسسة ربحاً، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، وبالتالي تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة (تجاري، صناعي، خدمي ويمكن قياسها بالمعادلات الآتية:

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة} \div \text{متوسط مخزون البضائع}$$

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = \text{تكلفة إنتاج المنتجات التامة} \div \text{متوسط مخزون المنتجات التامة}$$

معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة ÷ متوسط مخزون المواد واللوازم
المنتجات التامة

ج. معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover) : وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، فكلما ارتفع المعدل مقارنة بالسنوات السابقة أو عن المؤسسات المماثلة، فهذا يعني تحسن إدارة المؤسسة في تحصيل ديونها. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط رصيد حساب المدينة

ح. معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover) : يستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة، ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران الزبائن مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات عن قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران الزبائن عن معدل دوران الموردين. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات الآجلة ÷ متوسط رصيد الدائنين

4.4.3.2 نسب هيكل رأس المال (Capital Structure Ratio):

يتم تعريف نسب هيكل رأس المال على أنها مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل العمليات التجارية. (خدوجة وفيروز، 2019). وتعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل، داخلية كانت أم خارجية.

أ. نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية (Debt to Equity Ratio) : ويقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير، وتتمثل في القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. ويعبر أيضاً عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى الشركة، وهي تساوي:

نسبة المديونية = إجمالي الديون ÷ صافي حقوق الملكية

ب. إجمالي الديون/ الموجودات (Total Debt to Total Assets): وتقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المنشأة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المنشأة لاستيعاب تراجع الأصول الناتج عن الخسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وهي تساوي: (بني خالد، 2019):

$$\text{نسبة إجمالي الديون/ الموجودات} = \text{إجمالي الديون} \div \text{صافي الموجودات}$$

ت. نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية: عادة أن المنشأة لا تلجأ إلى زيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استنفاد قدرتها على الاقتراض الطويل وتحسب هذه النسبة على النحو الآتي: (طلال والكواشي، 2015):

$$\text{نسبة الديون القصيرة/ حقوق الملكية} = \text{الديون القصيرة الأجل} \div \text{حقوق الملكية}$$

ث. نسبة هيكل رأس المال (Dept-to-Total-(Capitalization) Ratio): وتبين هذه النسبة أهمية الديون الطويلة الأجل (بالنسبة للمصادر الطويلة الأجل للتمويل) التي تم الحصول عليها من الغير، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً للحكم على المخاطر المالية شأنها في ذلك شأن نسب التغطية. وتحسب هذه النسبة على النحو الآتي: (طلال والكواشي، 2015):

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \text{الديون طويلة الأجل} \div \text{مصادر التمويل طويلة الأجل}$$

كما سبق وأشرنا بأن النسب المالية تخدم عملية تقييم أداء المالي للشركات في مجالات الربحية والسيولة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية.

4.2 المبحث الثالث: الواقع الفلسطيني:

إن فلسطين دولة ناشئة حديثة العهد ، ونشأت بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1994، فمنذ هذه الاتفاقيات أخذت السلطة الوطنية الفلسطينية في التأسيس وسن مجموعة من القوانين والتشريعات، التي تهتم بإجمالي البيئة الفلسطينية لتتلاءم مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فحيث لكل بيئة مجموعة من التشريعات والقوانين التي تحكمها، بالإضافة إلى وجود هيئات وأجسام قانونية معترف بها وتكون معنية بذلك الأمر، حيث تشرف على تنفيذها وتطبيقها، وتتناول الدراسة هنا عرض مجموعة من القوانين والتشريعات والتعليمات التي تحكم المعلومات والبيانات الواجب الإفصاح عنها، وحجم هذه

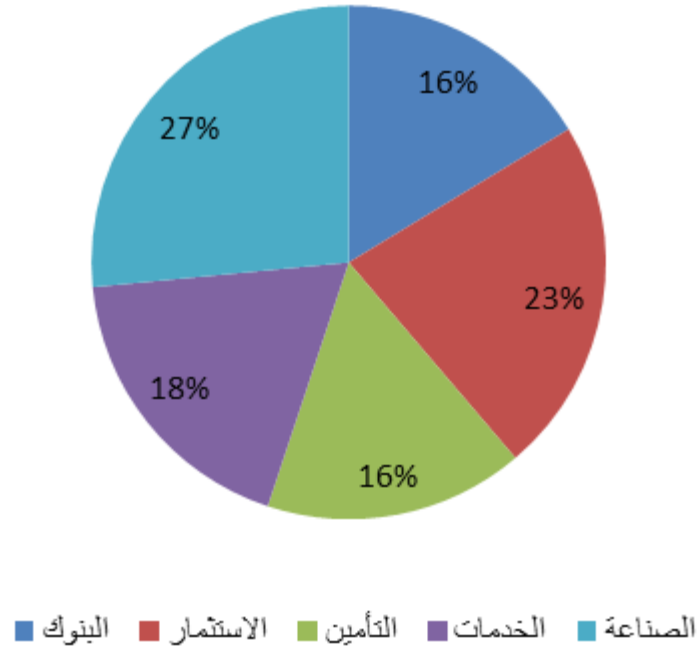
المعلومات ومواعيد الإفصاح، وكذلك ما يتعلق بضمان صحة ودقة المعلومات المنشورة وبيان العقوبات المترتبة على المدققين نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات.

1.4.2 نبذة عن بورصة فلسطين:

تعود نشأة قطاع الأوراق المالية في فلسطين الى العام 1995، والذي تم تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خاصة بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) وذلك بعد موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية وقد انعقدت أولى جلساته عام 1997 منذ ذلك الحين وكان سوق فلسطين للأوراق المالية خاضعة لرقابة وزارة المالية الفلسطينية وحتى عام 2005، حيث تأسست هيئة سوق راس المال الفلسطينية وأصبحت هي الجهة المخولة بالرقابية على سوق فلسطين للأوراق المالية. وتسعى البورصة الى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر وتسعى البورصة الى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والأمن للتداول، ففي العام 2009 حصلت البورصة على المركز الثالث والثلاثين عالمية والثاني عربية ضمن تصنيف الأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين (أبو جراد ورجب، 2015). وبلغ عدد الشركات المدرجة ببورصة فلسطين بتاريخ 2021/12/31 (47) شركة بقيمة سوقية تجاوزت 757.3 مليار دولار (<https://www.oppc.pna.net>) موزعة على خمسة قطاعات، فقد تكون قطاع البنوك والخدمات المالية من (8) بنوك بنسبة (16.3%)، وتكون قطاع الاستثمار من (11) شركات بنسبة (22.5%)، كما تكون قطاع التأمين من (8) شركات بنسبة (16.3%)، وقطاع الخدمات تكون من (9) شركات بنسبة من (18.4%)، وأخيراً تكون قطاع الصناعية من (13) شركة بنسبة (26.5%) من الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين، 2021).

الشكل رقم (2)

توزيع قطاعات بورصة فلسطين



بتاريخ 2021/12/31

المصدر: إعداد الباحث

وخطت بورصة فلسطين خطوات كبيرة وملفتة في مجال الإفصاح عبر التزام الشركات المدرجة بالإفصاح ضمن المعايير والفترات القانونية المحددة وقد ذكرت نشرة بورصة فلسطين (2021) أن الشركات المدرجة عددها 47 وموزعه على خمس قطاعات حسب البورصة كما يلي: شركات الاستثمار وعددهم (10)، شركات البنوك وعددهم (7)، ويبلغ عدد شركات التأمين (8)، بالإضافة لقطاع الصناعة الذي يبلغ عدده (13) شركة وقطاع الخدمات الذي يبلغ عددها (9) شركات خدماتية وتقوم الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح بعدد خمس مراحل خلال العام وهي كالتالي:

1. الإفصاح عن البيانات الختامية السنوية الأولية خلال 45 يوما من انتهاء السنة المالية.
2. الإفصاح عن البيانات السنوية عبر اصدار التقرير السنوي خلال ثلاثة شهور من انتهاء السنة المالية.

3. الإفصاح عن بيانات الربع الأول خلال شهر من انتهاء الربع الأول.
4. الإفصاح عن بيانات النصف الأول خلال 45 يوماً من انتهاء النصف الأول.
5. الإفصاح عن بيانات الربع الثالث خلال شهر من انتهاء الربع الثالث.

إضافة إلى ذلك فإن الشركات المدرجة ملتزمة بالإفصاح يومياً عن كافة الأمور الجوهرية التي من المحتمل أن تؤثر على ربحية الشركة أو مركزها المالي أو أسعار أسهمها هذا وتقوم بورصة فلسطين بنشر كافة الإفصاحات فور استلامها.

2.4.2 متطلبات الإفصاح بحسب الأنظمة والقوانين الفلسطينية:

لقد اعتمدت فلسطين معايير المحاسبة الدولية، منها معايير الإبلاغ والتقارير المالية لإعداد البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وعلى ذلك باتت متطلبات الإفصاح المالي في فلسطين حسب المعايير والتي وردت سابقاً لتكون للشركات المدرجة في بورصة فلسطين لضمان توفير أجواء من الثقة والانسجام بين المتعاملين فيه ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين وبالتالي زيادة الثقة وانخفاض مخاوف عدم التأكد والتشجيع على الاستثمار (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2021):

1. قرار مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية رقم 1 لسنة 2013 بتعليمات معدلة لتعليمات رقم 2 لسنة 2008 بشأن الإفصاح "يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن سياسة الشركة على أن تكون هذه السياسة معلنة بشكل واضح وغير مضللة وقابلة للتطبيق".
2. قرار بشأن الإفصاح عن ملكية المالكين الرئيسيين 2012 "ويتطلب القرار من كل شخص طبيعي أن يلتزم بالإفصاح للهيئة والبورصة عن حركات التداول بيعاً و/أو شراءً وذلك خلال سبعة أيام عمل من تاريخ إجراء عملية التداول على أن يتضمن هذا الإفصاح نسبة الملكية في الشركة قبل وبعد حركة التداول".
3. تعميم بخصوص إفصاح الشركات المساهمة العامة غير المدرجة 2009 "الإفصاح عن البيانات المالية السنوية خلال مدة أقصاها سنة مدققة من مدقق حسابات".

4. تعليمات رقم 2 لسنة 2008 بشأن الإفصاح "الإفصاح يجب ان يكشف عن المعلومات و/أو الأمور الجوهرية التي تهم المستثمرين الحاليين والمستقبليين والجمهور التي تؤثر أو قد تؤثر في سعر الورقة المالية".
5. نظام الإفصاح الصادر عن بورصة فلسطين لسنة 2007 "يجب على الشركة الإفصاح عن اي عمليات رهن أو حجز على أي من موجوداتها فور حدوثها وإعلام الهيئة والسوق عن أية إجراءات قانونية تؤثر على سير عمل الشركة".
6. تعميم بخصوص افصاح الشركات المدرجة 2007 "تقوم الشركات المدرجة بالإفصاح عن البيانات المالية مع ارسال نسخة الى الهيئة والسوق".
7. تعميم بخصوص الإفصاح عن الأمور الجوهرية للشركات المدرجة 2006 "يجب على الشركات المدرجة بالإفصاح عن اسماء اعضاء مجلس الادارة والموظفين ورواتبهم ومدقي الحسابات".
8. قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004 "الإفصاح يجب ان يكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين والجمهور التي تؤثر في سعر الورقة المالية".

3.4.2 متطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية:

بالاستناد على معايير المحاسبة الدولية والتي تعتمدها دولة فلسطين في حث الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الكشف والإفصاح عن الأداء المالي لها، فإن ينبغي على هذه الشركات تطبيق المتطلبات التالية للإفصاح، وهي كما يلي:

1. **البيانات المالية:** تعد البيانات المالية جز مهم من الإفصاح، فهي تتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات منها.
2. **استخدام المصطلحات:** إن وضوح المسميات للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى سهولة فهم القارئ لها، كما يجب عرض المعلومات بشكل صحيح وعدم دمجها مع غيرها وعدم حذفها مما يخل بمصداقيتها.

3. **الملاحظات:** وهي عبارة عن معلومات لها صلة قوية بالقوائم المالية إلا أنه ليس بالإمكان إظهارها في تلك القوائم بصورة مباشرة.

4. **الايضاحات لبعض الفقرات الواردة في القوائم المالية:** يتطلب الأمر في بعض الأحيان تفسير أو شرح إضافي عندما يكون من الضروري الربط بين الفقرات في نفس القائمة أو القوائم الأخرى، أو عندما يتم شرح فقرة معينة في القوائم المالية والذي يتم غالباً عن طريق الملاحظات بين القوسين.

5. **القوائم والملاحق الإضافية:** إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

6. **خانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات السابقة:** وذلك من خلال إضافة خانة أو إدراج عمود (أعمدة) في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلاً عن السنة الحالية، وأن الأسلوب يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات والاستفادة من ذلك في تقييم أداء المنشأة وفي اتخاذ القرارات.

7. **تقرير مجلس الإدارة:** يعتبر تقرير مجلس الإدارة متما للقوائم المالية والذي يدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

8. **تقرير المراجع الخارجي:** يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية، بحيث يمكن أن يكون إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقرير (تاني وبوعيشاوي، 2019).

5.2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة:

1.5.2 الدراسات باللغة العربية:

دراسة (جعينظ، 2021) بعنوان: "أثر اعتماد معيار المحاسبة الدولي IAS12 من خلال الإفصاح والاعتراف والقياس على جودة البيانات المالية" دراسة ميدانية لآراء عينة من المتخصصين في المحاسبة والجباية".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وأثره على جودة البيانات المالية، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم الإفصاح والاعتراف والقياس، والتعرف على كيفية المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة، وبعد الاطلاع على واقع اعتماد معيار المحاسبة الدولي (12) من قبل المحاسبين في مختلف الشركات والمكاتب المحاسبية المعتمدة في المسيلة بالجزائر. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في شقه النظري، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في دراسة ميدانية لآراء عينة من المتخصصين في المحاسبة والجباية في الجزائر وتعميم النتائج وهذا من خلال الاستعانة. ببرنامج spss 26 في معالجة بيانات الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد أهمية اعتماد معيار المحاسبة الدولي (12) من أجل الوصول إلى بيانات مالية عالية الجودة، من بينها معيار المحاسبة الدولي (12) الذي يؤثر على البيانات المالية (الميزانية، جدول النتائج و) كبيرة بما يكفي لإعطاء صورة صادقة للمعلومات المحاسبية التي يمكن فهمها وقابلة للمقارنة. كما يوجد العديد من الفروق والاختلافات بين النظام الضريبي والنظام المحاسبي في محاسبة ضرائب الدخل والتي يجب قياسها والإفصاح عنها في البيانات المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الإفصاح والاعتراف وقياس ضرائب الدخل وجودة البيانات المالية. بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإنه يمكن تلخيص أهم التوصيات كما يلي: ضرورة الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) في المحاسبة وتطبيقه من طرف مصالح المحاسبة. هناك نقص كبير في فهم وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) لدى المحاسبين المعتمدين أو المحاسبين لدى المؤسسات المختلفة، وعليه توصي الدراسة بعمل دورات تكوينية في هذا المجال، يجب الاطلاع الدائم والمستمر على التحديثات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية. محاولة التوفيق بين القوانين والتشريعات الجبائية مع المعايير المحاسبية الدولية وتقليل الفجوة بينهما خاصة ضرائب الدخل، واللجوء الى الخبراء

والمختصين في هذا المجال في حالة صعوبة التطبيق. يجب الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية ونشر ثقافة المحاسبة في الأوساط الجامعية وبين الطلبة.

دراسة (أبو ماضي، 2020) بعنوان: "أثر الإفصاح غير المالي على الأداء المالي والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح غير مالي مستوى كفاءة الأداء المالي والإداري في البنوك المدرجة في البورصة الفلسطينية بالإضافة إلى قياس كفاءة الأداء باستخدام مقاييس (كفاءة رأس المال، جودة الأصول، جودة الربح) كما تم قياس كفاءة الأداء الإداري باستخدام (كفاءة الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق)، بينما تم قياس مستوى الإفصاح غير المالي باستخدام نموذج مُعد خصيصاً لهذا الغرض في ضوء معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، وهذا لمعرفة مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمعايير الإفصاح. تم جمع البيانات من جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وهي 6 بنوك حسب الموقع الرسمي لبورصة فلسطين وهي بنكان إسلاميان و4 بنوك تجارية، للفترة 2012-2018. أظهرت نتائج الدراسة متوسط مستوى الإفصاح غير المالي على مؤشرات سوق فلسطين للأوراق المالية، كما أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً للإفصاح غير المالي على مؤشرات (كفاية رأس المال، كفاية الإدارة) حيث كان الأثر إيجابياً على (جودة الأرباح)، كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير للإفصاح غير المالي على (مؤشرات جودة الأصول، والحساسية لمخاطر السوق). واوصت الدراسة أن من الضروري زيادة الاهتمام بالإفصاح غير المالي لما له من تأثير على المستثمرين وزيادة الثقة في قوائم الشراء وتقليل درجة تضارب المعلومات بين المستثمرين والإدارة.

دراسة (عمروش وبلقاسم، 2020) بعنوان: "أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر - دراسة ميدانية".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح الطوعي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر. لتحقيق ذلك، تم جمع ما مجموعه 73 استبياناً باستخدام عينات ملائمة. وكشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي ودلالة إحصائية للإفصاح الاختياري عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والإفصاح الطوعي عن حوكمة الشركات، والموارد البشرية الطوعية على أداء الإفصاح المالي للمؤسسات. ولكن لم يكن هناك تأثير كبير للإفصاح الطوعي عن المعلومات العامة عن الأداء المالي

للمؤسسات. أخيراً، بناءً على نتائج الدراسة، قدمنا بعض التوصيات للمؤسسات الاقتصادية لتحسين أدائها المالي. ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية والإفصاح عن جميع المعلومات الخاصة بالأنشطة الممارسة، خاصة ما تعلق بحماية البيئة والمحافظة عليها، لتكوين انطباع جيد عند الجماهير. التوسع في الإفصاح عن كل المعلومات التي يتوقع أن تحسن في صورة المؤسسة، وتكسيبها الشرعية في السوق، نظراً لأهمية اكتساب الشرعية في أسواق البلدان النامية وغير المستقرة سياسياً. الإفصاح الاختياري عن نشاطات مجلس الإدارة، لا سيما ما يتعلق بوظائف، اجتماعات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، لتوليد المزيد من الثقة لدى الجمهور المستهدف خاصة حملة الأسهم. الإفصاح الاختياري عن كل ما يرتبط بالموارد البشرية كحوادث العمل، سياسات التوظيف، التدريب، التقييم والترقية، وباقي الامتيازات الممنوحة للموظفين لتوليد المزيد من الشفافية.

دراسة (نادر ومقديسيان، 2020) بعنوان: "أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف دراسة استقصائية للمصارف الخاصة على الساحل السوري".

هدف البحث إلى تحديد تأثير الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المصارف الخاصة، واستخدمت الدراسة لذلك المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبيان حيث قام بتوزيع 200 استبانة على المديرين التنفيذيين ونوابهم ومساعدتهم؛ والمديرين الماليين، والمراجعين الداخليين لـ 14 مصرفاً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية، استردت الدراسة منها 190 استبانة كان منها 15 استبانة غير مكتملة و195 استبانة قابلة للتحليل. قامت الدراسة بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 20. توصلت الدراسة إلى أن لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحكومة، تأتي أثره على الأداء المالي للمصارف الخاصة محل الدراسة. وتمثلت أهم توصيات البحث بالآتي: تعزيز تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف نظراً لدوره الإيجابي في تحسين الأداء المالي. وتوصي الدراسة بضرورة اتخاذ الإجراءات التي تدعم فعالية الإدارة وقدرتها على اتخاذ القرارات المالية السليمة من أجل تحقيق ارتفاع في صافي الربح مما يزيد من معدل الربحية في المصرف، وأهم الإجراءات هي الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة، مع الأخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للنقود. اتباع الاستراتيجيات التي تدعم قيام عملية تحويل الأصول إلى نقدية بأسرع وقت وأقل خسارة، وهذا ما يسهم في تحقيق معدل سيولة عالي في المصرف، ومن

أهم الاستراتيجيات هي تعزيز رؤية التدفق النقدي، وتمويل شبكات التوريد، وتسهيل إجراء عمليات الدفع.

دراسة (السامراني، 2019) بعنوان: "أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مملكة البحرين)".

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبحث في تحديد مدى التزام البنوك البحرينية التقليدية - قطاع التجزئة بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، وكذلك قياس تأثير ذلك الالتزام على الأداء المالي. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المتبع لتحقيق هذه الأهداف. تم استخدام استبيان يتكون من 27 فقرة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 لتحديد البنوك التي تمتثل لمتطلبات هذا المعيار، ومن ثم قياس تأثير التزام البنوك البحرينية بمتطلبات المعيار المذكور على أدائها المالي. لتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج SPSS. كانت أهم النتائج: البنوك التقليدية البحرينية - قطاع التجزئة - الامتثال لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 وهناك أيضاً تأثير لامتثال البنوك التقليدية البحرينية - قطاع التجزئة - على الأداء المالي يقاس بمعدل العائد على الأصول. . وأخيراً، أوصت الدراسة بزيادة وعي العاملين في البنوك التقليدية في مملكة البحرين بأهمية تطبيق معايير التقارير المالية بما في ذلك المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك.

دراسة (الداعور، 2019) بعنوان: "أثر مستوى الإفصاح المالي على القيمة السوقية للشركات العامة المدرجة في البورصة في ضوء معايير المحاسبة الدولية (IAS) المتعلقة بالإفصاح المحاسبي".

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مستوى الإفصاح المالي على القيمة السوقية للشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين. استخدمت الدراسة نسب القيمة السوقية (القيمة السوقية المضافة، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، سعر السهم "سعر الاغلاق"). تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق حول المشكلة وموضوع الدراسة وتفسيرها وتحديد أهميتها. عينة الدراسة جميع الشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين منذ عام 2012، بإجمالي 41 شركة، كما تم تداول أسهمها بين عامي 2012 و 2017 بشكل مستمر. بينت نتائج الدراسة أن: من أهمها أن الشركات

العامة المدرجة في بورصة فلسطين لديها درجة مقبولة من الذمة المالية بلغت الدرجة الكلية للإفصاح المالي في الشركات العامة (65.6%)، حيث وصلت إلى مستوى الإقرار المالي في الشركات العامة. التأثير الإيجابي للشركات على نسب القيمة السوقية (القيمة المضافة المحددة، القيمة السوقية للقيمة الدفترية، سعر السهم "سعر الاغلاق"). ظهر تمايز في درجة الإفصاح عن القيمة السوقية. التأثير الأكبر لمستوى الإفصاح على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، المتعلقة ب (التبرعات، والمنح، والمساهمة البيئية والمجتمعية، والإفصاح عن الشركات التابعة، والموارد البشرية). بناءً على نتائج الدراسة ؛ تم اقتراح مجموعة من التوصيات: يجب على المؤسسات المعنية مثل سلطة النقد ووزارة الاقتصاد وبورصة فلسطين أن تقوم بدور جديد ومعياري أكثر إلزامية حول الإفصاح المالي للوصول إلى مستوى عالٍ من الكفاءة في بورصة فلسطين. كما أنه من المهم أن تقوم سلطة النقد بإعداد دورات جديدة حول تحديد الإفصاح المالي وأهمية الإفصاح المالي في الشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

دراسة (نور وبركة، 2019) بعنوان: "أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر العوامل المحددة لمستوى الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تم تطبيق نموذج الانحدار لاختبار فروض الدراسة. هي دراسة نوعية تعتمد على مصادر ثانوية لقياس المتغيرات المستقلة بناءً على التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية. غطت عينة الدراسة السنوات من 2014-2015. يتكون مجتمع الدراسة من (13) بنكاً تجارياً مصنفة من قبل بورصة عمان، واستخدمت الدراسة برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة. وكانت أهم نتائج الدراسة: وجود نقص في الوعي والمعرفة بتفاصيل أحكام المادة (22 / الإفصاح والشفافية) من أحكام الحوكمة المؤسسية للمصارف رقم. (58/2014) في 2014/9/30. يوجد نقص في الشفافية في أحكام الإفصاح الإلزامي والطوعي، حيث أظهرت الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية على حجم البنك (رأس المال) وعلاقة إيجابية للإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. كما أظهرت الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية على ربحية البنك ورافعته المالية وسيولة المصرف في الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، مما يعكس مستوى الإفصاح

المالي وغير المالي في تتأثر التقارير السنوية للبنوك التجارية إيجابياً بالربحية، وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام اللازم بالإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ورفع الوعي اللازم بمحتويات المادة 22 (الإفصاح والشفافية). تعليمات حوكمة الشركات للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان هـ xchange. كما أكدت الدراسة على أهمية تعزيز التنسيق والتنظيم في عملية الإفصاح المالي وغير المالي وربطهما ببعضهما البعض وتشجيع البنوك التجارية على الإفصاح غير المالي وتقويته لما له من أثر إيجابي على الربحية المحققة.

دراسة (عابد، 2018): "أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والتأمين".

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر مستوى الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في كل من القطاع المصرفي وقطاع التأمين في بورصة فلسطين، من خلال إدخال مفهوم الإفصاح الاختياري وعلاقته بالأداء المالي، والاعتراف بمستوى التزام كل من القطاع المصرفي وقطاع التأمين بتنفيذ متطلبات الإفصاح الطوعي حسب دليل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. وأظهرت النتائج وجود اختلاف بين أصحاب الفكر المحاسبي حول مفهوم موحد للإفصاح الاختياري، حيث بلغت نسبة الإفصاح الاختياري في بورصة فلسطين 64.92% وهو ما يشير إلى درجة متوسطة. كانت العلاقة بين الأداء المالي ودرجة الإفصاح الاختياري إيجابية رغم وجود بعض الفروق بين قطاع البنوك وقطاع التأمين مع الإفصاح الطوعي. توصي الدراسة بمزيد من الاهتمام بالإفصاح الاجباري والاختياري لأهميته للمستثمرين والجهات الحكومية وغير الحكومية لأنه يعمل على زيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة خاصة في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بالوضع المالي للوحدات الاقتصادية.

دراسة (الحديدي وشاهين، 2017): "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (46) موظفة او موظفة يعملون في قسم المحاسبة في المصارف الإسلامية الأردنية، واستخدمت الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وأظهرت النتائج توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

للمصارف الإسلامية الأردنية بمستوى مرتفع، وأن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها بدرجة مرتفعة، وتساعد المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة بدرجة متوسطة. كما أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية عزي لمتغيرات الجنس، الخبرة، المسمى الوظيفي). وأوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والالتزام بها، وضرورة التزام المصارف الإسلامية بنشر قوائمها المالية بشكل يساعد متخذي القرارات على إجراء المقارنة بين المعلومات سواء بالقائمة نفسها أو القوائم الأخرى.

دراسة (نادية، 2016) بعنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية ودوره في تقييم أداء المؤسسات المالية حالة دراسة صندوق القومي للمعاشات".

يتناول هذا البحث دور الإفصاح في البيانات المالية ودوره في تقييم الأداء المالي على صندوق القومي للمعاشات، المشكلة تتمثل في أن نظام الإفصاح بالصندوق الوطني للمعاشات يوجد به بعض نقاط ضعف من تأثيره على عملية الضبط المالي وحدث بعض الاختراقات والتلاعب داخل النظام المالي. نتجت هذه المشكلة عن مجموعة من المتغيرات التي حدثت في فترات لاحقة للصندوق. وقد مثلت أهمية الدراسة كونها تغطي جانباً هاماً من نظام شفافية في الصندوق الوطني للمعاشات، كما تساهم في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية لتحسين الأداء ضمن الصندوق القومي للمعاشات، وكذلك للمحافظة على الأصول الثابتة في صندوق التقاعد الوطني. كما أن وجود نظام الشفافية يعزز الثقة بين العاملين يؤدي إلى ضمان استمرارية صندوق التقاعد الوطني وقدرته على أداء دوره كاملاً. هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي: الدور الذي يلعبه نظام الإفصاح في تقليل المخاطر المالية وعدم اكتشاف الأخطاء أو اتباع الإجراءات والطرق المعمول بها. الوسائل التي تتخذها أنظمة الإدارة لضبط الأداء المالي وضمان الدقة المحاسبية للبيانات بحيث يمكن الاعتماد عليها في السياسات و قرارات تلك الرسوم. استخدمت الدراسة الأساليب العلمية التالية: المنهج التاريخي لتتبع الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، المنهج وصفي وتحليلي لوصف موضوع البحث واختبار الفرضيات باستخدام عينة عشوائية لتحديد دور الإفصاح في سياق تقليل مخاطر الأداء في صندوق القومي للمعاشات(السودان)،

في العام 2015 . من أهم نتائج البحث: توسيع مبدأ العدالة في الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. ومن أهم توصيات البحث: وضع التشريعات والقواعد بمعيار الإفصاح المحاسبي بوضع الحوافز للمؤسسات التي تلتزم بالإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية.

2.5.2 الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Agostini et al., 2021) بعنوان:

"Non-Financial Disclosure and Corporate Financial Performance: Evidence from Italian Listed Companies".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير كمية ونوعية الإفصاح غير المالي (Non-Financial Disclosure) وعلاقته بالأداء المالي للشركات (Corporate Financial Performance) في 20 شركة إيطالية مدرجة في البورصة الإيطالية. اعتمدت هذه الدراسة على التقارير السنوية (AR) والتقارير الاجتماعية والبيئية (SER) التي تم إصدارها خلال الفترة المالية ما بين (2015-2018) . استخدمت الدراسة تحليلات انحدار OLS لتقييم العلاقة بين NFD و CFP، والتي تم قياسها بواسطة ROA و ROE و Tobin's Q. وأظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أنه يوجد أثر على كمية ونوعية الإفصاح الغير المالي على الاداء المالي للشركات المدرجة في البورصة الإيطالية، حيث اكدت الدراسة ان الإفصاح الغير المالي يلعب دور ايجابي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات وبالتالي ينعكس ايجاباً على ادائها المالي. وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة إجراء دراسات مستقبلية متعلقة بالإفصاح المالي على الأداء المالي للقطاعات المختلفة المدرجة في البورصة .

دراسة (Hardiningsih, et al., 2020) بعنوان:

"The Effect of Sustainability Information Disclosure on Financial and Market Performance: Empirical Evidence from Indonesia and Malaysia".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة على الأداء المالي وأداء السوق. وان مجتمع هذه الدراسة هم الشركات لمدرجة في بورصة إندونيسيا وبورصة ماليزيا في الفترة 2015-2018، و تم اختيار 63 شركة من إندونيسيا و 54 شركة في هذه الدراسة. وان عينة الدراسة هي

21 شركة في قطاع التعدين في إندونيسيا و 18 شركة في ماليزيا. استخدمه الدراسة تحليل الانحدار باستخدام Warp PLS لاختبار الفرضيات المقترحة. تظهر النتائج أن الإفصاح البيئي والاجتماعي له تأثير كبير على العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. بشكل عام، لا يوجد فرق كبير في الأداء المالي وأداء السوق بين إندونيسيا وماليزيا. يؤدي الإفصاح الجيد عن معلومات الاستدامة إلى تحسين الأداء المالي والثقة بين أصحاب المصلحة والمنظمين في اتخاذ القرار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة لها بعض القيود. أولاً، هناك عدد قليل جداً من الشركات في إندونيسيا وماليزيا لنشر تقارير الاستدامة. ثانياً هناك العديد من العوامل التي تؤثر في قيمة الشركة وأدائها. لذلك أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة وجود المزيد من الأبحاث تنتظر في تأثير معلومات الاستدامة وأداء السوق.

دراسة (Oino، 2019) بعنوان:

"Do Disclosure and transparency affect bank's financial performance?".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الشفافية والإفصاح على الأداء المالي للمؤسسات المالية، و تقييم الشفافية، الإفصاح، التدقيق، الامتثال إدارة المخاطر كمؤشرات لحوكمة الشركات، وفهم كيفية تأثير هذه المعايير على ربحية البنك والسيولة وجودة محافظ القروض. اعتمدت هذه الدراسة على اختيار عينة من 20 مؤسسة مالية . استخدمت الدراسة تحليل المكونات الرئيسية، مع القدرة الداخلية على التحقق من الموثوقية المركبة، للحصول على مؤشرات مركبة لمؤشرات حوكمة الشركات وكذلك مؤشرات الأداء المالي، بناء على مجموعة من الأسئلة لكل مؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى ان زيادة الإفصاح والشفافية وتحسين التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات المالية، وتظهر النتائج أنه مع ارتفاع مستوى الإفصاح والشفافية في الشؤون الإدارية يرتفع أداء المؤسسات المالية. وتوضح هذه الدراسة ايضاً أهمية الإفصاح والشفافية في الشؤون الإدارية لأن أداء المؤسسات المالية . وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإفصاح المالي لتلك الشركات لتعزيز أدائها المالي.

دراسة (TABASH, 2019) بعنوان:

"An Empirical Investigation on the Relation between Disclosure and Financial Performance of Islamic Banks in the United Arab Emirates".

هدفت هذه الدراسة الى بحث تأثير مستوى الإفصاح المالي عن أداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم جمع البيانات من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية والبيانات المالية لجميع البنوك الإسلامية الكاملة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2013. استخدمت الدراسة العائد على الأصول كمؤشر لأداء البنوك الإسلامية بينما يتم استخدام مؤشر الإفصاح المالي كمؤشر لقياس مستوى الإفصاح المالي لدى البنوك الإسلامية. كذلك استخدمت الدراسة بعض المتغيرات المحددة مسبقاً في الدراسة مثل الحجم والودائع والاستثمارات غير العاملة ونسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة للمخاطر. استخدمت الدراسة طريقة الانحدار على مرحلتين على الأقل مربع للتحقق من علاقات الترابط بين الإفصاح وأداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. اظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة مهمة بين الأداء والإفصاح في البنوك الإسلامية الإماراتية. اظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية ذات المستويات الأعلى من الإفصاح تؤدي إلى أداء تشغيلي أعلى. علاوة على ذلك، فإن للأداء تأثير كبير على مستوى الإفصاح مما يعني أن البنوك الإسلامية ذات معايير الأداء العالية ستفصح عن المزيد من المعلومات للمستثمرين والمؤسسات الأخرى من أجل تقليل تكلفة حقوق الملكية وزيادة قيمها في السوق. اوصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الدراسات لبحث وتقييم العلاقة بين الإفصاح والأداء المالي للمصارف الإسلامية على المستوى العالمي.

دراسة (Grewal et Al., 2019) بعنوان:

"Market Reaction to Mandatory Non-Financial Disclosure".

هدفت هذه الدراسة الي بيان مدي تأثير الإفصاح غير المالي علي القيمة السوقية للشركة، وقد ركزت الدراسة على تناول متطلبات الإفصاح غير المالي بحسب معايير الاتحاد الأوروبي للإفصاح خلال الأعوام 2013-2016. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، من خلال مسح شامل لكافة الشركات المدرجة في الأسواق الأوروبية وتقسيمها بحسب الدولة والقطاع، ورأس المال ومن ثم اجراء التحليل الاحصائي علي التغير في القيمة السوقية للشركة وعلاقته بإفصاحها غير

المالي . توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي الإلزامي لديه تأثير سلبي على القيمة السوقية للشركة، وأرجعت ذلك الي أن معايير الاتحاد الأوروبي قد تعطي في بعض الأحيان انطبعا لمستقبل الشركات أسوا مما هو عليه، بالإضافة إلى تقلص ثقة المستثمر في الشركة نظرا الإلجبار أصحاب الشركات على الإفصاح عن ممتلكاتهم وعزوف بعضهم عن القيام بذلك لأسباب تتعلق بالقضايا الضريبية. وأوصت الدراسة بضرورة تناول أثر الأداء المالي للشركة للعام السابق على الإفصاح المالي العام القادم، حيث تعتقد الدراسة بان أداء الشركة وقيمتها السوقية في عام من الأعوام لا يتعلق فقط بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ولكن على الأداء المالي للعام السابق أيضا.

دراسة (Al-Dhaimesh, 2019) بعنوان:

"The effect of sustainability accounting disclosures on financial performance: an empirical study on the Jordanian banking sector".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن خلال الفترة 2013-2017. لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية لقياس أبعاد الإفصاح عن الاستدامة. توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية للإفصاح عن محاسبة الاستدامة على الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي كان له أثر إيجابي على العائد على حقوق الملكية (ROE). بينما لم يؤثر البعد البيئي على العائد على حقوق المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن أبعاد الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) كان له تأثير مشترك على العائد على الأصول (ROA). وهذا يعني أن البنوك العاملة في الأردن تعطي الأولوية للإفصاح عن البعد الاقتصادي أكثر من البعد الاجتماعي والبيئي. بمراجعة الدراسات السابقة في الأدبيات المحاسبية، تبين أن هناك ندرة في الدراسات التي تدرس مفهوم محاسبة الاستدامة، خاصة في القطاع المصرفي الأردني. لذلك، تشكل هذه الدراسة قيمة لهذا المجال. وبناء على النتائج توصي الدراسة بالآتي: تحفيز البنوك على التركيز على البعدين البيئي والاجتماعي، وعدم الاكتفاء بالبعد الاقتصادي، فالبنوك جزء من المجتمع. وكذلك اوصلت الدراسة على ضرورة تفعيل دور محاسبة الاستدامة من خلال إنشاء إدارات استدامة متخصصة داخل البنوك تعمل وفقاً لأحدث معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، نحو تحقيق أهداف الاستدامة. إجراء الدراسات المستقبلية المتعلقة بالإفصاح عن محاسبة الاستدامة في القطاعات الأخرى واعتماد مؤشرات مالية أخرى.

دراسة (Ntayi et al. 2018) بعنوان :

"Organizational culture And Voluntary Disclosure Practices Of Listed Firms In Nigeria".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ثقافة الشركات التنظيمية الداخلية على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات النيجيرية واختبار طبيعة العلاقة بينهما، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المسح الشامل، و تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة المسجلة بالسوق المالي النيجيري والبالغ عددها (192). استخدمت الدراسة بعض اساليب التحليل الإحصائية مثل الانحدار الخطي واختبار T للعينة العشوائية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تربط بين الثقافة التنظيمية للشركات والإفصاح الاختياري هي علاقة إيجابية مرنة تتيح إيجاد نوع من الديناميكية للاستجابة لكافة التغيرات المحيطة بالشركات . اوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام الإفصاح الاختياري المالي لما له من تأثير مهم على الاداء المالي.

دراسة (Aly and Hussainey ، 2018) بعنوان:

"Disclosure and financial performance evidence from Egypt".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية، واعتبرت أنه أحد المحددات والعناصر الرئيسية في التقارير المالية، وقامت الدراسة أيضاً بقياس العلاقة ثنائية الاتجاه بين الإفصاح المحاسبي والأداء المالي في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، استخدمت الدراسة تحليل المحتوى لقياس مستويات الإفصاح في التقارير السنوية لعينة من 105 شركة مدرجة في البورصة المصرية، ويغطي النموذج فترة ثلاث سنوات (2011-2013)م. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الكامل وأداء المالي للشركات المصرية، كما وجدت الدراسة ارتباطاً مهمة للغاية بين الإفصاح والربحية و هيكل رأس المال ونمو الشركات، وتقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: أن تبدأ الدراسة بالتطرق إلى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وتوضيح أثره في الشركات وقيمتها وأرباحها.

"The Impact of IFRS 7 on the Significance of Financial Instruments Disclosure: Evidence from Jordan".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأدوات المالية (الإفصاحات) المقدمة من قبل الشركات الأردنية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7) بالمقارنة مع (الإفصاحات) المقدمة من قبل الشركات الأردنية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (30) و (32). تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد تكونت عينة الدراسة من (82) شركة مدرجة أسهمها في سوق عمان المالي من كافة القطاعات. وقد طورت الدراسة مؤشراً لقياس مستوى الإفصاح في الشركات المبحوثة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن الشركات الأردنية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي تقدم أكبر قدراً من الأدوات المالية "الإفصاحات ذات الصلة بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7). على وجه التحديد، قدمت شركات العينة 47% من البنود كمؤشر للإفصاح بعد تطبيق (IFRS7). بالمقارنة مع 30% من البنود كمؤشر للإفصاح عند تطبيق معياري المحاسبة الدولي رقم (30) و (32). وبالإضافة إلى ذلك، بعد تحليل الأدوات المالية الإفصاحات من جانب الصناعة التي تم توفيرها وجد أن أعلى مستوى للإفصاح من قبل الشركات كان قطاع البنوك. اوصلت الدراسة زيادة الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح المالي.

3.5.2 محاور الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تساعدنا في الوصول إلى أهم المفاهيم والعوامل المؤثرة المرتبطة في موضوع الدراسة، والدراسات التي تناولت موضوعاً شبيهاً بموضوع الدراسة، حتى نستطيع أن نبني قاعدة مفاهيم وأساسيات علمية يمكن الانطلاق منها في دراستنا هذه فيمكننا أن نلخص و نقسم هذه الدراسات إلى عدد من المحاور الأساسية:

المحور الأول: الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية (القوائم المالية):

أظهرت دراسة (جعينط، 2021) وجود علاقة بين الإفصاح والاعتراف وقياس ضرائب الدخل وجودة البيانات المالية، في كشفت دراسة (الحديدي وشاهين، 2017) أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يوفر المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستفيدين وبدرجة مرتفعة، وكشفت دراسة (نادية، 2016) عن أن توسيع مبدأ العدالة في الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، في حين ذهبت دراسة (الداعور، 2019) للكشف التأثير الكبير لمستوى الإفصاح على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، من جهة أخرى أوضحت دراسة (Grewal et Al, 2019) أن الإفصاح المالي الإلزامي له تأثير سلبي على القيمة السوقية للشركات، وفي دراسة (Ntayi et al. 2018) تم الكشف عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الثقافة التنظيمية للشركات والإفصاح الاختياري.

المحور الثاني: الإفصاح والأداء المالي:

أثبتت دراسة (Agostini et al., 2021) و (Oino، 2019) و (عابد، 2018) عن وجود تأثير إيجابي للإفصاح على الأداء المالي، في حين كشفت دراسة (Hardiningsih, et al., 2020) عن أن الإفصاح الجيد يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والثقة بين أصحاب المصلحة، وفي دراسة (نادر ومقديسيان، 2020) و (السامراني، 2019) تبين وجود تأثير للإفصاح على الأداء المالي، وقد اتفقت دراسة (عمروش وبلقاسم، 2020) ودراسة (TABASH, 2019) أن هناك تأثير كبير للإفصاح على الأداء المالي، لكن أظهرت دراسة (أبو ماضي، 2020) أن أثر الإفصاح على مؤشرات سوق فلسطين للأوراق المالية كان متوسطاً.

المحور الثالث: الأداء المالي:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعة من المحاور التي ربطت العلاقة بين الإفصاح ومجموعة من المتغيرات المختلفة، وتمثلت في المحور الأول الذي دار العلاقة بين الإفصاح والربحية، فقد أوضح (أبو ماضي، 2020) في دراسته أن للإفصاح تأثير إيجابي على جودة الأرباح، كما بينت دراسة (Aly and Hussainey, 2018) عن وجود ارتباطاً بين الإفصاح والربحية، وكشفت دراسة (نور وبركة، 2019) عن وجود تأثير لربحية البنوك التجارية على الأداء المالي.

والمحور الثاني تمثل في دراسة علاقة الإفصاح بالسيولة، فقد كشفت دراسة (نور وبركة، 2019) عن وجود تأثير للسيولة في البنوك التجارية على الأداء المالي.

والمحور الثالث تمثل في دراسة علاقة الإفصاح بهيكل رأس المال، فقد أوضحت دراسة (أبو ماضي، 2020) أن للإفصاح تأثير سلبي على مؤشرات كفاية رأس المال، كما دراسة (نور وبركة، 2019) عن وجود تأثير وعلاقة دالة إحصائياً لرأس المعال على الإفصاح المالي وغير المالي، وبينت دراسة (Aly and Hussainey, 2018) عن وجود ارتباطاً بين الإفصاح وهيكل رأس المال.

أما المحور الرابع تمثل في دراسة علاقة الإفصاح بالعائد على الأصول، حيث بينت دراسة (Hardiningsih, et al., 2020) أن للإفصاح تأثير كبير على العائد على الأصول، كما أوضحت (أبو ماضي، 2020) عدم وجود تأثير للإفصاح على مؤشرات جودة الأصول، وأوضحت دراسة (السامراني، 2019) عن وجود تأثير للإفصاح على الأداء المالي والمقاس بمعدل العائد على الأصول، كذلك بينت دراسة (Al-Dhaimesh, 2019) عن وجود تأثير للإفصاح على العائد على الأصول.

4.5.2 ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

قد تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في غايتها لدراسة مدى الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي وتأثيره على الأداء المالي. ولكن هناك العديد من النقاط التي تنفرد بها دراستنا. فنتميز بما يلي:

1. تتميز الدراسة الحالية بأنها استخدمت مقياساً ومؤشراً للأداء المالي حسب علم الباحث لم يستخدم في سابقتها الا هو مؤشر هيكل رأس المال وذلك بهدف التعرف على مدى تأثير الإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات الفلسطينية ونسب المديونية لتلك الشركات ومدى اعتماد الشركات الفلسطينية على الديون وإصدار الاسهم في زيادة رأسمالها.
2. تبحث الدراسة الحالية في التزام الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي في بيئة اقتصادية تعد حديثة نسبياً في ظل تشريعات وقوانين محاسبية تنطبق في فلسطين منذ توقيع اتفاقيات أوسلو.

الفصل الثالث: منهجية وفرضيات الدراسة

1.3 مقدمة:

يتناول الباحث في هذا الفصل الإجراءات والخطوات التي تمت في مجال الدراسة الميدانية من مجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات للتوصل إلى النتائج ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الكتب العلمية والابحاث المنشورة وكذلك تم استخدام المصادر الأولية من خلال الاعتماد على استبانة التي تم تصميمها وتوزيعها خصيصاً لغرض الدراسة، وكذلك تم تفرغ وتحليل الاستبيان من خلال استخدام البرامج الإحصائية

3.3 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها وعناصرها تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

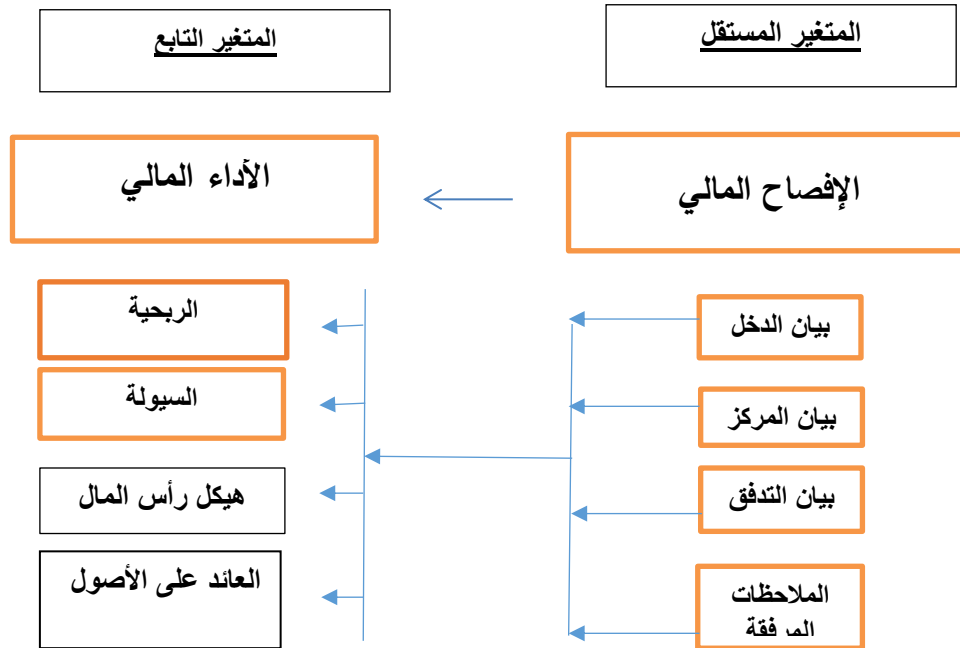
3. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4.3 نموذج الدراسة:

الشكل رقم (3)

التفاعل بين متغيرات الدراسة



المصدر: اعداد الباحث

5.3 أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض جمع المعلومات حول متغيرات الدراسة فقد تم استخدام الاستبانة لفقرات "أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين" لتطبيقها على عينة الدراسة، حيث اشتملت الاستبانة على قسمين رئيسيين الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية لأفراد عينة أما الثاني: فقرات الاستبانة "لفقرات أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين" فيتكون من 29 فقرة وتكونت من الاتي:

المحور الأول "المحور الأول" أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين واشتملت على 7 فقرة.

لمحور الثاني: أثر الالتزام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين واشتملت على 6 فقرات.

المحور الثالث: أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين واشتملت على 8 فقرات.

المحور الرابع: المحور أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين واشتملت على 8 فقرات.

6.3 تصحيح الاستبانة:

بعد جمع الاستبيانات الإلكترونية والتأكد من صلاحيتها للتحليل، قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإجراء المعالجات الإحصائية للبيانات، وقد أدخلت للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة (5) درجات، وموافق (4) درجات، ومحايد (3) درجات، وغير موافق (2) درجتين، وغير موافق بشدة (1) درجة واحدة، وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، وهو أسلوب لقياس السلوكيات ويستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاء، ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، بناء على المتوسطات الحسابية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

تصحيح الاستبانة

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضة جداً	1.80 – 1.00
منخفضة	2.60 – 1.81
متوسطة	3.40 – 2.61
مرتفعة	4.20 – 3.41
مرتفعة جداً	5.00 – 4.21

7.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الوظائف المالية المدراء العامون والبالغ عددهم (113) في (22) شركة من الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين ملحق رقم (3) أسماء الشركات، ويشكل ما نسبته (44.8%) من إجمالي الشركات التي يبلغ عددها (47) شركة حسب بورصة فلسطين حتى نهاية عام 2021 (www.pex.ps): موزعه على خمس قطاعات حسب بورصة فلسطين: الاستثمار، البنوك، التأمين، بالإضافة لقطاع الصناعة الذي يبلغ عدده (13) شركة وقطاع الخدمات الذي يبلغ عدده (9) شركات خدماتية، فقد تم توزيع الاستبيان على العاملين بالوظائف التالية (محاسب - مدير مالي - مدير عام - مدقق داخلي).

8.3 عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (92) موظفاً يعملون في الوظائف المالية والمدراء العامون في الشركات الصناعية والخدماتية والمدرجة في بورصة فلسطين حتى العام 2021م بنسبة (81.4%) من عدد أفراد مجتمع الدراسة البالغ (113)، وقد تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية، وتم توزيع أداة الدراسة عليهم "الاستبانة"، وبلغت عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (92) بنسبة استرداد (100%)

1.8.3 خصائص عينة الدراسة

1.1.8.3 توزيع أفراد العينة حسب التخصص

جدول رقم (2)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص

النسبة %	التكرار	التخصص
35.9	33	محاسب
28.3	26	تدقيق
19.6	18	إدارة أعمال
16.3	15	تمويل
100	92	المجموع

2.1.8.3 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
44.6	41	بكالوريوس
29.3	27	ماجستير
17.4	16	دكتوراه
8.7	8	اخرى
100	92	المجموع

3.1.8.3 توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
18.5	17	سنوات 1-5
38.0	35	سنوات 6-10
23.9	22	سنوات 11-15
19.6	18	16 سنوات فاكثر
100	92	المجموع

4.1.8.3 توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المسمى الوظيفي
26.1	24	محاسب
28.3	26	مدير مالي
21.7	20	مدير عام / نائب
23.9	22	مدقق داخلي
100	92	المجموع

5.1.8.3 توزيع أفراد العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

جدول رقم (6)

توزيع أفراد العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

القطاع الذي تنتمي إليه الشركة	التكرار	النسبة %
قطاع الخدمات	40	43.5
قطاع الصناعة	52	56.5
المجموع	92	100

9.3 المعالجات الإحصائية

قامت الدراسة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الدراسة في وصف متغيرات الدراسة.

2. معامل ارتباط بيرسون : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة واختبار الفرضيات.

3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4. اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 2 أم لا.

10.3 صدق أداة الدراسة:

صدق الاتساق الداخلي Internal Validity:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)، بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (7)

جدول رقم (7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور الرابع			المحور الثالث			المحور الثاني			المحور الاول		
رقم الفقرة	الارتباط	معاملات	الدالة مستوى	الارتباط	معاملات	رقم الفقرة	الارتباط	معاملات	الدالة مستوى	الارتباط	معاملات
1	0.731	**0.001	1	0.599	**0.001	1	0.653	**0.001	1	0.574	**0.003
2	0.533	**0.001	2	0.674	**0.003	2	0.689	**0.007	2	0.564	**0.007
3	0.624	**0.003	3	0.625	**0.002	3	0.752	**0.005	3	0.576	**0.007
4	0.609	**0.002	4	0.721	**0.007	4	0.795	**0.003	4	0.624	**0.001
5	0.741	**0.003	5	0.655	**0.001	5	0.765	**0.001	5	0.620	**0.002
6	0.644	**0.007	6	0.632	**0.002	6	0.532	**0.001	6	0.681	**0.001
7	0.731	**0.001				7	0.369	**0.007	7	0.732	**0.007
						8	0.642	**0.005	8	0.556	**0.003

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$ // الارتباط غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (7) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.795-0.369)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

11.3 ثبات الاستبانة Reliability:

تحققت الباحث من ثبات أداة الدراسة من خلال فحصها بطريقتين وهما معامل ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية، وذلك كما هو موضح أدناه:

1. معامل ألفا - كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient: استخدم الباحث طريقة ألفا

كونباخ، وذلك بغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة، ويعتمد ألفا كرونباخ على حساب تباينات الفقرات وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على قيمة ألفا أكثر أو تساوي (60%) يعتبر معقولاً، وذلك كما هو موضح في الجدول

(8)

جدول رقم (8)

الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	7	0.86
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	6	0.83
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	8	0.87
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	8	0.88
الدرجة الكلية	29	0.90

تبين من النتائج الموضحة في جدول (8) أن قيم ثبات محاور أداة الدراسة تراوحت بين (83.0%- 88.0%)، وعند الدرجة الكلية بلغت قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا (90.0%)، وبذلك تتمتع الأداة (الاستبانة) بدرجة عالية من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split half methods : استخدام الباحث طريقة أخرى من طرق التحقق من ثبات أداة الدراسة وهي طريقة التجزئة النصفية، حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل محور من محاور الأداة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل محور، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون (Spearman Brown Coefficient) للتصحيح، وذلك كما هو موضح في الجدول (9)

جدول رقم (9)

الثبات بطريقة التجزئة النصفية

معامل الارتباط المعدل	معامل الارتباط	المحاور
0.89	0.83	أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
0.87	0.85	أثر الالتزام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
0.88	0.83	أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
0.81	0.86	أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
0.93	0.88	الدرجة الكلية

تبين من النتائج الموضحة في جدول (9) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.93 مرتفعة ودالة إحصائياً، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

12.3 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الالتزام بالإفصاح المالي

المتغير التابع: الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتم قياسه من خلال المتغيرات التالية:

1. الإفصاح عن ربحية الشركة
2. الإفصاح عن السيولة
3. الإفصاح عن هيكل رأس المال
4. الإفصاح عن العائد على الأصول

13.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تقوم الفرضية الصفرية لاختبار التوزيع الطبيعي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، في حين أن الفرضية البديلة لاختبار التوزيع الطبيعي تفيد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، استخدم الباحث اختبار كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test (ملحق رقم 2)، لاختبار مدى اتباع البيانات التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (10) يوضح ذلك

جدول رقم (10)

اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المحور	عدد الفقرات	الدالة الاحصائية
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	7	0.356
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	6	0.482
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	8	0.516
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	8	0.624
جميع المحاور	29	0.593

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10) أن قيمة الدلالة الاحصائية لجميع محاور أداة الدراسة تراوحت بين (0.356 – 0.624) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

1.4 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، حول أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

قامت الدراسة بإجراء تحليل لمكونات الاستبانة لمعرفة واقع متغيرات الدراسة عند مجتمع الدراسة، وفيما يلي نتائج استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة تساوي القيمة المتوسطة وهي 3 أم تختلف عنها، فإذا كانت قيمة p (value) (sig) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، ففي هذه الحالة تكون آراء مجتمع الدراسة تقترب من القيمة المتوسطة وهي 3، وإذا كانت قيمة p (value) (sig) أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، في هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص عن القيمة المتوسطة وهي 3.

1.2.4 الإجابة عن التساؤل الرئيسي: هل يوجد أثر للالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة للدرجة الكلية حول درجة الحياد والتي تساوي (3)، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم

(11)

جدول رقم (11)

اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	4.20	0.54	0.84	0.00

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$ // المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي 4.20 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 84%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وهذه النتيجة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمقياس قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا أنهم موافقون على ان الالتزام بالإفصاح المالي يؤثر على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد تفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الأول: ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية له حول درجة الحياد وتساوي (3)، والجدول رقم (12) يوضح ذلك

جدول رقم (12)

اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1	1	يساهم الإفصاح المالي في ارتفاع صافي الربح مقارنةً برأس المال المستثمر ما يعكس ارتفاع معدل العائد على الاستثمار .	4.40	0.59	88	0.00
2	5	يساهم الإفصاح المالي في رفع كفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة ما يعكس ارتفاع صافي الارباح في الشركة .	4.20	0.73	84	0.00
3	2	يساهم الإفصاح المالي في رفع كفاءة الشركة فيما يتعلق بتوليد الأرباح .	4.28	0.73	85.6	0.00
4	6	يساهم الإفصاح المالي في رفع قدرة الادارة على تحقيق معدل عالي من العائد على الأصول المتاحة للشركة مهما كان مصدره	4.20	0.86	84	0.00
5	7	يشجع الإفصاح المالي على استخدام مصادر التمويل الداخلية بكفاءة وفعالية مما يسهم في تحقيق الأرباح .	4.13	0.68	82.6	0.00
6	4	يعمل الإفصاح المالي على وجود فعالية عالية في الإدارة مما يؤدي الى ارتفاع العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك	4.26	0.76	85.2	0.00
7	3	يشجع الإفصاح المالي في وجود كفاءة تشغيلية عالية وارتفاع في ربحية جميع الموارد المستثمرة في الشركة	4.27	0.89	85.4	0.00
		الدرجة الكلية	4.24	0.59	85.0	0.00

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبيين من النتائج الموضحة في جدول (12) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.40 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 88%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا أنهم موافقون على أنه يساهم الإفصاح المالي في ارتفاع صافي الربح مقارنةً برأس المال المستثمر ما يعكس ارتفاع معدل العائد على الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 85.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على أنه يساهم الإفصاح المالي في رفع كفاءة الشركة فيما يتعلق بتوليد الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.20 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة ما قبل الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 84%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على أنه يساهم الإفصاح المالي في رفع قدرة الادارة على تحقيق معدل عالي من العائد على الأصول المتاحة للشركة مهما كان مصدره.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 82.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم

يوافقون على انه يشجع الإفصاح المالي على استخدام مصادر التمويل الداخلية بكفاءة وفعالية مما يسهم في تحقيق الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

■ أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.24 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 85%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (عابد، 2018) بعنوان: "أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والتأمين.

2.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية له حول درجة الحياد وتساوي (3)، والجدول رقم (14) يوضح ذلك

جدول رقم (13)

اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1	4	يؤثر الإفصاح المالي على تحسين تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية بأسرع وقت وأقل خسارة.	4.21	0.76	84.2	0.00
2	5	يساهم الإفصاح المالي في زيادة الأصول المتداولة مقارنةً بالخصوم المتداولة مما يعني أن سيولة الشركة عالية ويعكس قدرتها الكبيرة على تسديد الدين قصيرة الأجل.	4.17	0.83	83.4	0.00
3	2	يساهم الإفصاح المالي للشركة على مواجهة التزاماتها سريعة السداد فوراً وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة السيولة السريعة.	4.28	0.81	85.6	0.00
4	3	يساهم الإفصاح المالي على ارتفاع في نسبة النقدية بسبب ارتفاع الموجودات النقدية وشبه النقدية مقارنة بالمطلوبات المتداولة.	4.21	0.83	84.2	0.00
5	1	يشجع الإفصاح المالي في تحسين قدرة الشركة على الاستمرار بعملياتها اعتماداً على السيولة الموجودة لديها ويعكس قدرتها الكبيرة على تغطية النقدية للاحتياجات اليومية.	4.34	0.76	86.8	0.00
6	6	يساهم الإفصاح المالي على زيادة قدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد وزيادة أرباحها وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة صافي رأس المال العامل.	4.08	0.84	81.6	0.00
		الدرجة الكلية	4.21	0.52	84.2	0.00

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$ // المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبيين من النتائج الموضحة في جدول (13) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 4.34 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 86.8%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا أنهم يوافقون على أنه يشجع الإفصاح المالي في تحسين قدرة الشركة على الاستمرار بعملياتها اعتماداً على السيولة الموجودة لديها ويعكس قدرتها الكبيرة على تغطية النقدية للاحتياجات اليومية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 85.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا أنهم يوافقون على أنه يساهم الإفصاح المالي للشركة على مواجهة التزاماتها سريعة السداد فوَّاراً وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة السيولة السريعة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) يساوي 4.17 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة ما قبل الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 83.4%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا أنهم يوافقون على أنه يساهم الإفصاح المالي في زيادة الأصول المتداولة مقارنةً بالخصوم المتداولة مما يعني أن سيولة الشركة عالية ويعكس قدرتها الكبيرة على تسديد الديون قصيرة الأجل للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.08 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 81.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا أنهم

يوافقون على أنه يساهم الإفصاح المالي على زيادة قدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد وزيادة أرباحها وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة صافي رأس المال العامل للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

■ أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.21 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 84.2%، وكانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر للقيام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (نادر ومقديسيان، 2020) الذين قاما بدراسة أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف دراسة استقصائية للمصارف الخاصة في سوريا.

3.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟.

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية له حول درجة الحياد وتساوي (3)، والجدول رقم (14) يوضح ذلك

جدول رقم (14)

اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1	1	يعمل الإفصاح المالي على تعزيز المركز المالي للشركة ويمنحها القدرة على التحكم بقراراتها المالية دون ضغوط خارجية.	4.29	0.84	85.8	0.00
2	4	يساهم الإفصاح المالي في تحقيق توازن بين تمويل الشركة لأصولها (المتداولة وغير المتداولة) بالاعتماد على مصادرها الذاتية والديون طويلة وقصيرة الأجل.	4.17	0.75	83.4	0.00
3	8	يشجع الإفصاح المالي على زيادة مساهمة الديون قصيرة الأجل في مصادر التمويل مما يعكس نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية.	4.02	0.72	80.4	0.00
4	5	يؤثر الإفصاح المالي في رفع كفاءة الشركة للوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.	4.16	0.80	83.2	0.00
5	3	يساهم الإفصاح المالي في تحسين قدرة الشركة على تمويل الزيادة في الموجودات الثابتة دون وجود صعوبات مالية.	4.20	0.82	84	0.00
6	6	يساهم الإفصاح المالي في وجود قدرة عالية للشركة على الاقتراض في المستقبل.	4.13	0.91	82.6	0.00
7	7	يعمل الإفصاح المالي على رفع قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية دون وجود أية صعوبات.	4.13	0.92	82.6	0.00
8	2	يساهم الإفصاح المالي في وجود ما يكفي من التدفقات النقدية لتغطية مدفوعات الديون السنوية.	4.20	0.92	84	0.00
		الدرجة الكلية	4.16	520.	83.2	0.00

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$ // المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبيين من النتائج الموضحة في جدول (14) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.29 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 85.8%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم يوافقون على انه يؤثر قيام الشركة يعمل الافصاح المالي على تعزيز المركز المالي للشركة ويمنحها القدرة على التحكم بقراراتها المالية دون ضغوط خارجية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 4.20 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 84%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه يساهم الافصاح المالي في تحسين قدرة الشركة على تمويل الزيادة في الموجودات الثابتة دون وجود صعوبات مالية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (7) يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة ما قبل الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 82.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس يعمل الافصاح المالي على رفع قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية دون وجود أية صعوبات.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.02 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 80.4%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه يشجع الافصاح المالي على زيادة مساهمة الديون قصيرة الاجل في مصادر التمويل مما يعكس نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية.

■ أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور 4.16 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 83.2%، وكانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر للقيام بعملية الإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين المالية، تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (نور وبركة، 2019) الذي قاموا بدراسة: أثر العوامل المحددة لمستوى الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وكذلك دراسة (نور وبركة، 2019) الذي قام بدراسة: أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

4.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: ما أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على العائد على الأصول لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية له حول درجة الحياد وتساوي (3)، والجدول رقم (15) يوضح ذلك

جدول رقم (15)

اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1	1	يساهم الإفصاح المالي في رفع قدرة الشركة على منح الائتمان وتحصيل النقدية وبالتالي زيادة الأرباح مما يعكس ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة.	4.29	0.77	85.8	0.00
2	4	يساهم الإفصاح المالي في زيادة معدل العائدة على حقوق الملكية	4.21	0.74	84.2	0.00
3	8	يؤثر الإفصاح المالي على قدرة الشركة في الرقابة على المخزون وقدرتها على تصريف وبيع مخزونها من الإنتاج الجاهز.	4.04	0.79	80.8	0.00
4	6	يساهم الإفصاح المالي بزيادة معدل العائدة على الأصول المتداولة لشركة	4.14	0.90	82.8	0.00
5	2	يشجع الإفصاح المالي على زيادة العائد من صافي الموجودات الثابتة مما يعكس الزيادة في معدل دوران الموجودات الثابتة.	4.23	0.95	84.6	0.00
6	7	يعمل الإفصاح المالي على رفع فعالية الشركة في استخدام موجوداتها لتحقيق المبيعات.	4.11	0.90	82.2	0.00
7	3	يساهم الإفصاح المالي بزيادة إجمالي الأصول التي تمتلكها الشركة	4.22	0.88	84.4	0.00
8	5	يساهم الإفصاح المالي على زيادة مقدرة الشركة في إمكانية تحقيق السيولة وزيادة جودة الأرباح وهذا ما يعكس ارتفاع معدل دوران صافي رأس المال العامل.	4.17	0.87	83.4	0.00
		الدرجة الكلية	4.17	0.51	83.4	0.00

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$ // المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبيين من النتائج الموضحة في جدول (15) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.29 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 85.8%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم موافقون على انه يساهم الافصاح المالي في رفع قدرة الشركة على منح الائتمان وتحصيل النقدية وبالتالي زيادة الأرباح مما يعكس ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 4.23 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 84.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على انه يساهم الافصاح المالي على زيادة العائد من صافي الموجودات الثابتة مما يعكس الزيادة في معدل دوران الموجودات الثابتة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.11 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة ما قبل الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 82.2%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه يعمل الافصاح المالي على رفع فعالية الشركة في استخدام موجوداتها لتحقيق المبيعات.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.04 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 80.8%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه يؤثر الافصاح المالي على قدرة الشركة في الرقابة على المخزون وقدرتها على تصريف وبيع مخزونها من الإنتاج الجاهز

■ أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.17 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 83.4%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد : أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (عابد، 2018) والتي هدفت إلى تحديد أثر مستوى الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في كل من القطاع المصرفي وقطاع التأمين في بورصة فلسطين. وكذلك تتفق الدراس مع بعض الدراسات العربية التي تناول تأثير الإفصاح المالي على الاداء المالي للشركات او المؤسسات في الوطن العربي. حيث تتفق الدراسة مع دراسة (نادر ومقديسيان، 2020) والتي هدفت إلى تحديد تأثير الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المصارف الخاصة في سوريا وكذلك مع دراسة (Hardiningsih et al., 2020) الذي قام بدراسة تأثير الإفصاح المالي على الاداء المالي للشركات الماليزية.

في هذه الفصل سوف يتم فحص واختبار الفرضيات ومنها الفرضية الرئيسية والتي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

3.4 اختبار فرضيات الدراسة:

1.3.4 الفرضية الرئيسية: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، واختبار الفرضية الرئيسية، سوف يتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1.1.3.4 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم استخراج نتائج الانحدار الخطي البسيط (Regression) والذي يوضح أثر الالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (16).

جدول رقم (16)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression) لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R ²	معاملات الانحدار	قيمة (ت)	الدالة الإحصائية
ثابت الانحدار	**0.85	0.123	3.215	19.837	0.000
ربحية الشركات			0.622	2.536	0.035
			** P-value<0.05		
			// P-value>0.05		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (16) إلى وجود علاقة ارتباطية طردية مرتفعة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالإفصاح المالي والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال ربحية الشركة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.85)، وهذا يعني أن الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي يؤدي إلى التغير في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال ربحيتها بنسبة (85.0%)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.123)، وهذا يفسر ما نسبته (12.3%) من التغيرات الحادثة في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال الربحية ترجع إلى الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.035) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما بلغت قيمة (ت) (2.536) وهي أكبر من القيمة الجدولية المعتمدة من قبل الباحث (1.98)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تؤكد على وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأثر الالتزام بالإفصاح المالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2.1.3.4 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم استخراج نتائج الانحدار الخطي البسيط (Regression) والذي يوضح أثر الالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (17).

جدول رقم (17)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression) لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R ²	معاملات الانحدار	قيمة (ت)	الدالة الإحصائية
ثابت الانحدار	0.75**	0.136	3.432	21.546	0.000
السيولة المالية			0.264	2.364	0.019

** P-value<0.05

//

P-value>0.05

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (17) إلى وجود علاقة ارتباطية طردية مرتفعة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالإفصاح المالي والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال السيولة المالية للشركات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.75)، وهذا يعني أن الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي يؤدي إلى التغير في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال السيولة بنسبة (75.0%)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.136)، وهذا يفسر ما نسبته (13.6%) من التغيرات الحادثة في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال السيولة ترجع إلى الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.019) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما بلغت قيمة (ت) (2.364) وهي أكبر من القيمة الجدولية المعتمدة من قبل الباحث (1.98)، وبذلك ترفض الفرضية

الصفيرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تؤكد على وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأثر الالتزام بالإفصاح المالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على سيولة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3.1.3.4 الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثالثة تم استخراج نتائج الانحدار الخطي البسيط (Regression) والذي يوضح أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression) لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R^2	معاملات الانحدار	قيمة (ت)	الدالة الإحصائية
ثابت الانحدار	**0.58	0.105	3.364	15.632	0.000
هيكل رأس المال			0.456	2.065	0.042

** P-value<0.05

//

P-value>0.05

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (18) إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالإفصاح المالي والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال هيكل رأس المال للشركات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.58)، وهذا يعني أن الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي يؤدي إلى التغير في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال هيكل رأس المال بنسبة (58.0%)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.105)، وهذا يفسر ما نسبته (10.5%) من التغيرات الحادثة في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال هيكل رأس المال ترجع إلى الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.042) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما بلغت

قيمة (ت) (2.065) وهي أكبر من القيمة الجدولية المعتمدة من قبل الباحث (1.98)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تؤكد على أثر علاقة ذات دلالة إحصائية لأثر الالتزام بالإفصاح المالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على هيكل رأس المال الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4.1.3.4 الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الرابع تم استخراج نتائج الانحدار الخطي البسيط (Regression) والذي يوضح أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (19).

جدول رقم (19)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression) لأثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R ²	معاملات الانحدار	قيمة (ت)	الدالة الإحصائية
ثابت الانحدار	0.62**	0.192	3.426	18.543	0.000
العائد على الأصول			0.328	2.728	0.015

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (19) إلى وجود علاقة ارتباطية طردية مرتفعة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالإفصاح المالي والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال العائد على الأصول للشركات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.62)، وهذا يعني أن الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي يؤدي إلى التغير في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال العائد على الأصول بنسبة (62.0%)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.192)، وهذا يفسر ما نسبته (19.2%) من التغيرات الحادثة في أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمقاس من خلال العائد على الأصول ترجع إلى الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والإبلاغ المالي الدولي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وذلك

لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.015) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما بلغت قيمة (ت) (2.728) وهي أكبر من القيمة الجدولية المعتمدة من قبل الباحث (1.98)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تؤكد على وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأثر الالتزام بالإفصاح المالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4.4 ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين جاء بدرجة مرتفعة.
2. بينت النتائج أن يوجد أثر للإفصاح المالي على ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. تبين أنه يوجد أثر للقيام بالإفصاح المالي على السيولة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. كشفت النتائج عن وجود أثر للإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
5. كما أظهرت النتائج أنه يوجد أثر للالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
6. كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية طردية مرتفعة ودالة إحصائياً بين الالتزام بالإفصاح المالي والأداء المالي المقاس من خلال (ربحية الشركات، والسيولة، وهيكل رأس المال، والعائد على الأصول) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج هذه الدراسة تتفق مع دراسة (برينة وقاسم، 2020) والتي كشفت عن وجود تأثير إيجابي على الأداء المالي، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (نادر ومقديسيان، 2020) والتي جاءت للكشف عن أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف، فقد أظهرت نتائجها أن لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية أثر على الأداء المالي للمصارف السورية، كذلك افتقت هذه النتيجة مع دراسة (الحديدي وشاهين، 2017)، حيث جاءت هذه الدراسة للتعرف على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فقد كشفت عن أن توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية جاء بدرجة مرتفعة، وبالرغم من ذلك فقد جاء مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

للمصارف الإسلامية الأردنية متوسط، واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (Hardiningsih, et al., 2020)، حول وجود تأثير للإفصاح وبدرجة كبيرة على العائد على الأصول وحقوق الملكية، كما اتفقت مع دراسة (TABASH, 2019)، في أن للأداء المالي تأثير كبير على مستوى الإفصاح في البنوك الإسلامية ذات معايير الأداء العالية، كما اتفقت مع دراسة (Aly and Hussainey, 2018)، حول وجود ارتباطاً مهماً للغاية بين الإفصاح والربحية وهيكل رأس المال ونمو الشركات.

واختلفت هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (الداعور، 2019) حول أثر الإفصاح المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في ضوء معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، فقد كشفت أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لديها درجة مقبولة من الذمة المالية للإفصاح المالي، كما اختلفت مع دراسة (نور وبركة، 2019) والتي أظهرت نتائجها وجود نقص في الشفافية في أحكام الإفصاح الإلزامي والطوعي، وبالرغم من ذلك فقد كشفت عن انعكاس مستويات الإفصاح المالي وغير المالي في التأثير على التقارير السنوية للبنوك التجارية إيجاباً بالربحية، كما اختلف مع دراسة (عابد، 2018) حول أثر الإفصاح على الأداء المالي، فقد أشارت إلى وجود درجة متوسطة بين الإفصاح الاختياري والأداء المالي.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Agostini et al., 2021) حول وجود أثر للإفصاح على الأداء المالي، فقد كشفت دراسة (Agostini et al) عن وجود أثر لكمية ونوعية الإفصاح الغير المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة إيطاليا، كما تؤيد نتائج دراسة (2019 Oino،) والتي أظهرت أنه مع ارتفاع مستوى الإفصاح والشفافية يرفع من أداء المؤسسات المالية، ما جاءت به الدراسة الحالية.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

5. مقدمة:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مدى الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي وأثره على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وتتبع أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث إنه يعطي دلالة على استمرارية نجاح عمل الشركات، وأن أهمية الدراسة تكمن في حماية أسعار التداول وأحجام التداول في بورصة فلسطين التي تتأثر بالأداء المالي للشركات. بعد استعراض الإطار النظري لكل من متغيرات الدراسة و اختبار فرضيات الدراسة يستعرض هذا الفصل النتائج الخاصة بالدراسة والتوصيات الناتجة عن هذه الدراسة

1.5 الاستنتاجات:

- بناء ما وردة في الاطار النظري للدراسة ونتائج التحليل الاحصائي، نستطيع أن نستنتج ما يلي:
1. أن الإفصاح المالي يلعب دور ايجابي في تحسين ربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فقد جاء في المقدمة أثر الالتزام بالإفصاح المالي على الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، يليه تأثير الافصاح المالي على السيولة المالية للشركات المدرجة في بورصة.
 2. على الرغم من ان تأثير الافصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين جاء في المرتبة الاخيرة إلا ان النتائج تشير على اهمية الافصاح المالي للشركات الفلسطينية على تحسين هيكل رأس المال وزيادة قدرة الشركات على اتخاذ القرارات المالية.
 3. يتضح اهمية قيام الشركات الفلسطينية بالإفصاح المالي للقوائم المالية والبيانات المالية الخاصة بأنشطتها، حيث ينعكس ذلك ايجاباً على ثقة المستثمرين بأنشطة الشركة وبالتالي يؤدي إلى زيادة انشطتها وأرباحها وتحسين السيولة الخاصة بتلك الشركات.
 4. إن المستوى العالي من الافصاح المالي من شأنه تزويد متخذي القرار بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات بعقلانية ووفق الاسس العلمية ،بالتالي تخفيض درجة المخاطرة مما يزيد من اقبال المستثمرين على الاستثمارات في الشركة.
 5. يساهم الافصاح المالي إلى ارتفاع صافي الربح مقارنةً برأس المال المستثمر ما يعكس ارتفاع معدل العائد على الاستثمار، كما ويساهم في تحسين قدرة الشركة على استغلال الموارد المتاحة، ورفع كفاءة الشركة فيما يتعلق بتوليد الأرباح، وكذلك يساعدها على استخدام مصادر التمويل

الداخلية بكفاءة وفعالية مما يسهم في تحقيق الأرباح، وكذلك أيضاً ارتفاع العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.

6. ينعكس ايجاباً قيام الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المالي على تحسين سيولة تلك الشركات من خلال تحسين قدرة الشركة على تحسين تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية بأسرع وقت وأقل خسارة، وقدرتها الكبيرة على تسديد الدين قصيرة الأجل، كذلك من خلال قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها سريعة السداد و تغطية النقدية للاحتياجات اليومية.

7. ينعكس ايجاباً قيام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين من خلال تحسين قدرة الشركات على تعزيز المركز المالي لها، وكذلك يمنحها القدرة على التحكم بقراراتها المالية دون ضغوط خارجية ، بالإضافة إلى ذلك يساهم الإفصاح المالي في رفع كفاءة الشركة للوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل و تحسين قدرة الشركة على تمويل الزيادة في الموجودات الثابتة دون وجود صعوبات مالية ، علاوة على ذلك يساهم الإفصاح المالي للشركات على رفع قدرتها على تسديد الفوائد السنوية دون وجود أية صعوبات.

8. ينعكس ايجاباً قيام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول المملوكة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين من رفع قدرة تلك الشركات على منح الائتمان وتحصيل النقدية وبالتالي زيادة الأرباح مما يعكس ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة، وكذلك يساهم الإفصاح المالي في زيادة معدل العائد على الاستثمار لتلك الشركات، علاوة على ذلك يساهم الإفصاح المالي على زيادة مقدرة الشركة في إمكانية تحقيق السيولة وزيادة جودة الأرباح وهذا ما يعكس ارتفاع معدل دوران صافي رأس المال العامل.

2.5 التوصيات:

بناء على النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة زيادة الشركات الفلسطينية الاهتمام بالإفصاح المالي والالتزام به، لما له من انعكاس ايجابي على المستثمرين وزيادة الثقة في البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2. إن اهتمام الشركات بالإفصاح المالي يساعدها على زيادة قدرتها في اتخاذ القرارات.

3. ضرورة قيام بورصة فلسطين بعمل ندوات ودورات تثقيفية والعمل على التعريف بأهمية الإفصاح المالي ومدى أهميته للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. ضرورة التزام الشركات بشروط وقواعد الإفصاح الواردة في اللوائح الصادرة عن سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح في التقارير المالية، وخصوصاً المعايير الدولية للإفصاح المالي.
5. ضرورة الإفصاح عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة وبصورة عادلة للمساهمين وكذلك ضمان حقوقهم وكذلك الإفصاح عن أي وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة لأهمية ذلك تحسين مستوى الإفصاح المالي وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
6. توصي الدراسة الباحثين والطلبة بالتوسع في دراسة تأثير الإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات الصناعية غير المدرجة في بورصة فلسطين. وكذلك عمل مقارنات لتأثير الإفصاح المالي على الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الاوراق المالية لبعض الدول العربية او الأجنبية للاستفادة من تطوير عملية الافصاح المالي وزيادة الاهتمام به.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو ريشة، خالد عريج عايد. (2017). أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة عمان، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 6، العدد 3، ص 953-982.
2. أبو ماضي، محمد عاطف. (2020). أثر الإفصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
3. ادم، مبارك عبدالجبار عبدالله. (2020). محاسبة المسؤولية واثرها على الرقابة وتقييم الأداء المالي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. براهيم، لبنى وشريقي، عمر. (2021). معوقات القياس والإفصاح المحاسبي البيئي في المؤسسات الاقتصادية-دراسة ميدانية ببعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 1، ص 16-30.
5. البشير، آلاء مبارك عبدالرحمن والكريم، رفيدة علي عوض والياس، ملاذ الصديق وعلي، نهال أحمد محمد والصادق، تماضر. (2017). التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للشركات التجارية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان.
6. بعيوات، محمد خالد. (2020). هيكل رأس المال وتأثيره على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل.
7. البلداوي، علاء عبد الكريم والقيسي، وإياد حسن كاظم. (2018). معوقات التأمين المصرفي واثرها في تحليل النسب المالية لشركات التأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 42، ص 143-166.
8. بن ميمونة، فارس. (2020). قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة بريماتك المسيلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة المسيلة، الجزائر..
9. بن يوسف، خلف الله. (2017). أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، ص 32-50.

10. بني خالد، مرعي. (2019). أثر النسب المالية، حجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية على سعر السهم السوقي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية دراسة تحليلية للفترة من 2005-2015م، مجلة المنار للبحوث والدراسات، المجلد 25، العدد2، ص 253-278.
11. بوخروبة، الغالي، دواح بلقاسم. (2018). مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي-حالة شركات التأمينات. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، ص331-347.
12. بوعامة، أمال. (2018). أهمية الافصاح الاختياري عن الموارد البشرية في القوائم المالية مع الإشارة إلى المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثين، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 4، العدد 7، ص101-121.
13. تاني، عبد المؤمن وبوعيشاوي، يوسف. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد1، ص62-83.
14. تويريك، جمعة، وبن عبد الكبير، هاجر وبيدة، كريمة وساوس، الشيخ/مؤطر. (2015). واقع توفير متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لأغراض حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة حالة بنك الاحة والتنمية اليفية أدرار،، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر.
15. جججوح، محمد. (2017). أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
16. الجعبري، مجدي (2011). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، المجلد 11، العدد 9، ص26.
17. جعنيط عادل. (2021). أثر تبني المعيار المحاسبي الدولي IAS12 من خلال الإفصاح، الاعتراف والقياس على جودة القوائم المالية" دراسة ميدانية لآراء عينة من المتخصصين في المحاسبة والجباية". مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7(1)، 1019-1036.
18. حامد، إسماعيل إبراهيم حسن وعلي، الخير تاج السر الخير، وسر الختم، صلاح طارق علي وموسى لمياء جمال الدين أحمد، ومالك، فاطمة فضل السيد عوض. (2017). أثر استخدام تكاليف الجودة على كفاءة الأداء المالي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

19. الحديدي، أشرف وشاهين، لونا.(2017).الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 18، العدد 1، ص1-29.
20. حسين، علاء علي أحمد.(2017). نماذج محاسبية مقترحة لقياس التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs على مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 1، ص977-1047.
21. خيرة، سليمان.(2020) أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية-دراسة ميدانية لمديرية الصيانة سونطراك بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة الجزائر.
22. الداعور، بهاء الدين حسن عبد الجواد.(2019). أثر مستوى الإفصاح المالي على القيمة السوقية للشركات العامة المدرجة في البورصة في ضوء معايير المحاسبة الدولية (IAS) المتعلقة بالإفصاح المحاسبي رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
23. رحمة الله، هبة عبد الوهاب التوم.(2019).التحليل الاستراتيجي للتكلفة ودوره في تقييم الأداء المالي في المنشآت الصناعية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان.
24. رولا سامي. (2017). التأثير الوسيط للابتكار المستدام على العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية والأداء المستدام لمنشآت الأعمال: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 6، ص698-730.
25. زينة الأحمد، & يارا أسعد. (2016). واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 4، ص375-393.
26. السامرائي، عمار عصام.(2019). أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مملكة البحرين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 3، العدد 13، ص53-73.
27. السقا، مها.(2020).الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في سوق الأوراق المالية وأحكامه، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 12، العدد1، ص471-496.

28. ضويفي، حمزة.(2015).فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الافصاح واثرها على الاداء المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، امعة الجزائر 3، جمهورية الجزائر.
29. طلال، الكسار وكواشي مراد.(2015).دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 3، العدد3، ص9-30.
30. عابد، محمد نواف.(2018).أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد1 ص 16-29.
31. عادل، رحومة.(2016). دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
32. العامري، زينب صادق ابراهيم والربيعي، محمد سمير دهيرب.(2018).الافصاح الاختياري عن خدمات التأمين وأثره على اداء الشركات. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، المجلد 44، ص201-213.
33. عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله وهاشم، عمر محمد الحسن أحمد. (2016). أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد2، ص87-112.
34. العلمي، فائق سعيد.(2018). سلوك الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأثره على قرارات المستثمرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
35. علي، عبد العال ابراهيم.(2015).أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في الإفصاح والعرض للقوائم المالية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان.
36. عمروش، صبرينة وبلقاسم، دواح.(2020). أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر - دراسة ميدانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد2، ص423-441.
37. عيسى، سيروان كريم وسعيد، فيان سليمان حمه وأحمد، ذليمر موسى.(2017).دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق اوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان / العراق. مجلة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، ص 332-312.

38. كنتور، نعيمة وصلعة، سومية وسايح، حمزة.(2021).تقرير المدقق ومساهمته في تقييم الأداء المالي. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 6، العدد 4. ص98-115.
39. محمود، جمام ودباش، أميرة.(2017).أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين في بورصة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 26، ص123-140.
40. مخلوف، أحمد محمد.(2014).مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
41. مرسال، تنزيل عبد الحفيظ عبد القادر وعبد الله، علي القاسم عمر وعبد الله، مزلفة عبد الحليم الإمام وعبد الغني، معالي الصديق أحمد وأحمد، هبة الجعلي علي.(2018).اثر قياس تكاليف الموارد البشرية علي تقويم الاداء المالي بالبنوك التجارية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان.
42. مرعي، نجاة.(2021).أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 1، ص361-413.
43. معروف، عبد الرحيم. (2018). كفاءة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية وأثره على تطور الاقتصادي، 12(2)، 50-72.
44. المهدي، أحمد محمد أحمد وإبراهيم، أريج حسن أبو زيد وعلي، حنان مبارك ضيف الله وأبو الحسن، رميساء الفاضل دفع الله وعز الدين، سوزان الهادي منصور.(2016).أثر استخدام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.، جمهورية السودان.
45. مولاتي، عبير وعدي، سلمة وعبد الفتاح، زغيب.(2019).النسب المالية كمؤشر لتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر.
46. نادر، نهاد، ومقديسيان، سمير رافي.(2020).أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف دراسة استقصائية للمصارف الخاصة على الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 6، ص537-556.

47. نور، عبد الناصر ابراهيمي وبركة، محمد ناصر. (2019). أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 1، ص 41-63.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

1. Abdullah, A. A. H. (2020). Impact of cost stickiness on financial disclosure quality: A study in the Saudi Arabian context. *Investment Management & Financial Innovations*, 17(4), 145.
2. Agostini, M., Costa, E., & Korca, B. (2021). Non-Financial Disclosure and Corporate Financial Performance Under Directive 2014/95/EU: Evidence from Italian Listed Companies. *Accounting in Europe*, 1-32.
3. Al-Dhaimesh, O. H. (2019). The effect of sustainability accounting disclosures on financial performance: An empirical study on the Jordanian banking sector. *Banks and Bank Systems*, 14(2), 1.
4. Aly, D., El-Halaby, S., & Hussainey, K. (2018). Tone disclosure and financial performance: evidence from Egypt. *Accounting Research Journal*.
5. Derweesh, M. M. (2021). Legal regulating of Financial Disclosure. *The islamic college university journal*, 2(60).
6. Granof, M. H., Khumawala, S. B., Calabrese, T. D., & Smith, D. L. (2016). *Government and not-for-profit accounting: Concepts and practices*. John Wiley & Sons.
7. Grewal, J., Riedl, E. J., & Serafeim, G. (2019). Market reaction to mandatory nonfinancial disclosure. *Management Science*, 65(7), 3061-3084.
8. Hardiningsih, P. (2020). The effect of sustainability information disclosure on financial and market performance: Empirical evidence from Indonesia and Malaysia. *670216917*.
9. Houqe, M. N., Monem, R. M., & van Zijl, T. (2016). The economic consequences of IFRS adoption: Evidence from New Zealand. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 27, 40-48.
10. Manes-Rossi, F., Tiron-Tudor, A., Nicolò, G., & Zanellato, G. (2018). Ensuring more sustainable reporting in Europe using non-financial disclosure—De facto and de jure evidence. *Sustainability*, 10(4), 1162.
11. Mion, G., & Loza Adai, C. R. (2019). Mandatory nonfinancial disclosure and its consequences on the sustainability reporting quality of Italian and German companies. *Sustainability*, 11(17), 4612.
12. Ntayi, J. M., Kamukama, N., & Munene, J. C. (2018). Organizational Culture and Voluntary Disclosure Practices of Listed Firms in Nigeria.
13. Oino, I. (2019). Do disclosure and transparency affect bank's financial performance?. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*.
14. Picker, R., Clark, K., Dunn, J., Kolitz, D., Livne, G., Loftus, J., & Van der Tas, L. (2019). *Applying IFRS standards*. John Wiley & Sons.

15. Szabó, D. G., & Sørensen, K. E. (2015). New EU directive on the disclosure of non-financial information (CSR). *European Company and Financial Law Review*, 12(3), 307-340.
16. TABASH, M. I. (2019). An empirical investigation on the relation between disclosure and financial performance of Islamic banks in the United Arab Emirates. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 6(4), 27-35.
17. Tahat, Y. A., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D. M. (2015). The impact of IFRS 7 on the significance of financial instruments disclosure: Evidence from Jordan. *Accounting Research Journal*.
18. Tarazi, D. D. (2019). Agency Theory and the Companies' Financial Performance: An Empirical Study with Evidence from Companies Listed in Palestine Exchange (PEX)(2012-2016) (Doctoral dissertation).
19. Uwuigbe, U., Erin, O., Uwuigbe, O., Igbinoba, E., & Jafaru, J. I. M. O. H. (2017). Ownership structure and financial disclosure quality: Evidence from listed firms in Nigeria. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 22(8), 1-12.

ثالثا: المواقع الالكترونية

<https://www.pcma.ps/SitePages/home.aspx/> 13/10/2021

<https://web.pex.ps/> 5/1/2022

<https://www.ifrs.org/> 18/10/2021

<https://www.iasplus.com/en/standards/ias/> 19/10/2021

<https://www.egy.com/> 19/10/2021

www.pse.com / 16/11/2021

<http://muqtafi.birzeit.edu> 13/11/2021

<https://www.oppc.pna.net> 18/11/2021

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

كلية العلوم الادارية والاقتصاد

الدراسات العليا

قائمة استقصاء بحثي لدراسة

أثر الإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

الأخ/ة الفاضل/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شاكرًا لكم سلفاً حسن تعاونكم وامناً منكم بتعبئة الاستبانة التالية لخدمة اغراض البحث العلمي، حيث يقوم الباحث بإعداد بحث ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان أثر الالتزام بالإفصاح المالي حسب معايير التقارير والابلاغ المالي الدولي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وهي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

- مع العلم ان:

الافصاح المالي: هو قيام الشركات بإظهار وعرض ونشر كافة المعلومات المالية للمستثمرين لغرض تحليلها لتنبؤ بمستقبل هذه الشركات لاتخاذ القرارات المناسبة وعدم أخفاء وتضليل المستخدمين للتقارير في ذلك.
الأداء المالي: مقياس يستخدم لقياس نجاح الشركة ويمكن استخدامه لأغراض المقارنة ويوضح مدى فعالية وكفاءة الشركة في إدارة مواردها للعمليات والتمويل وأنشطة الاستثمار في أدائها العالي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: مصعب مطاوع

اشراف: د. كامل أبو كويك

الجزء الأول: البيانات الشخصية

رجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة التي ترون أنها تناسب آراءكم

1- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى

2- التخصص:

☐ محاسبة ☐ تدقيق ☐ إدارة اعمال ☐ تمويل

3- عدد سنوات الخبرة:

☐ 1- 5 سنوات ☐ 6- 10 سنوات ☐ 11- 15 سنة ☐ أكثر من 16 سنة

4- المسمى الوظيفي:

☐ محاسب ☐ مدير مالي ☐ مدير عام / نائب ☐ مدقق داخلي

5- القطاع الذي تنتمي اليه الشركة

☐ قطاع الخدمات ☐ قطاع الصناعة

الجزء الثاني: محاور الدراسة

برجاء وضع علامة (X) أمام الدرجة التي ترون أنها تناسب آراءكم

المحور الأول: أثر الالتزام بالإفصاح المالي على ربحية الشركة (ويعني ذلك نشر البيانات المالية للشركة يؤثر على الربح السنوي)				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

					ربحية جميع الموارد المستثمرة في الشركة
--	--	--	--	--	--

المحور الثاني: أثر الالتزام بالإفصاح المالي على سيولة الشركة (ويعني ذلك نشر البيانات المالية للشركة يؤثر على السيولة السنوي)					
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					1- يؤثر الإفصاح المالي على تحسين تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية بأسرع وقت وأقل خسارة.
					2- يساهم الإفصاح المالي في زيادة الأصول المتداولة مقارنة بالخصوم المتداولة مما يعني أن سيولة الشركة عالية ويعكس قدرتها الكبيرة على تسديد الدين قصيرة الأجل.
					3- يساهم الإفصاح المالي للشركة على مواجهة التزاماتها سريعة السداد فوآر وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة السيولة السريعة.
					4- يساهم الإفصاح المالي على ارتفاع في نسبة النقدية بسبب ارتفاع الموجودات النقدية وشبه النقدية مقارنة بالمطلوبات المتداولة.
					5- يشجع الإفصاح المالي في تحسين قدرة الشركة على الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها ويعكس قدرتها الكبيرة على تغطية النقدية للاحتياجات اليومية.
					6- يساهم الإفصاح المالي على زيادة قدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول

					ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد وزيادة أرباحها وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة صافي رأس المال العامل.
--	--	--	--	--	--

المحور الثالث: أثر الالتزام بالإفصاح المالي على هيكل رأس المال (حجم الملكية وحجم الديون طويلة الاجل)					
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					1- يعمل الافصاح المالي على تعزيز المركز المالي للشركة ويمنحها القدرة على التحكم بقراراتها المالية دون ضغوط خارجية.
					2- يساهم الافصاح المالي في تحقيق توازن بين تمويل الشركة لأصولها (المتداولة وغير المتداولة) بالاعتماد على مصادرها الذاتية والديون طويلة وقصيرة الاجل.
					3- يشجع الافصاح المالي على زيادة مساهمة الديون قصيرة الاجل في مصادر التمويل مما يعكس نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية.
					4- يؤثر الافصاح المالي في رفع كفاءة الشركة للوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.
					5- يساهم الافصاح المالي في تحسين قدرة الشركة على تمويل الزيادة في الموجودات الثابتة دون وجود صعوبات مالية.
					6- يساهم الافصاح المالي في وجود قدرة عالية للشركة على الاقتراض في المستقبل.

					7- يعمل الإفصاح المالي على رفع قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية دون وجود أية صعوبات.
					8- يساهم الإفصاح المالي في وجود ما يكفي من التدفقات النقدية لتغطية مدفوعات الديون السنوية.

					المحور الرابع: أثر الالتزام بالإفصاح المالي على العائد على الأصول
					الأصول (ويعني ذلك نشر البيانات المالية للشركة يؤثر على العائد على الأصول)
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					1- يساهم الافصاح المالي في رفع قدرة الشركة على منح الائتمان وتحصيل النقدية وبالتالي زيادة الأرباح مما يعكس ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة.
					2- يساهم الافصاح المالي في زيادة معدل العائدة على حقوق الملكية
					3- يؤثر الافصاح المالي على قدرة الشركة في الرقابة على المخزون وقدرتها على تصريف وبيع مخزونها من الإنتاج الجاهز .
					4- يساهم الافصاح المالي بزيادة معدل العائدة على الاصول المتداولة لشركة
					5- يشجع الافصاح المالي على زيادة العائد من صافي الموجودات الثابتة مما يعكس الزيادة في معدل دوران الموجودات الثابتة.
					6- يعمل الافصاح المالي على رفع فعالية الشركة في استخدام موجوداتها لتحقيق المبيعات.

					7- يساهم الافصاح المالي بزيادة اجمالي الاصول التي تمتلكها الشركة
					8- يساهم الافصاح المالي على زيادة مقدرة الشركة في إمكانية تحقيق السيولة وزيادة جودة الأرباح وهذا ما يعكس ارتفاع معدل دوران صافي رأس المال العامل.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

اعداد الباحث: مصعب مطاوع

ملحق رقم 2

ملخص الدراسات السابقة

المؤلف/السنة/عنوان الدراسة/البلد	الهدف الراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	اهم النتائج
(جعينط، 2021) / "أثر اعتماد معيار المحاسبة الدولي IAS12 من خلال الإفصاح والاعتراف والقياس على جودة القوائم المالية "دراسة ميدانية لآراء عينة من المتخصصين في المحاسبة والجباية". / الجزائر	تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وأثره على جودة البيانات المالية.	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح والاعتراف والقياس جودة القوائم المالية	يوجد علاقة بين الإفصاح والاعتراف وقياس ضرائب الدخل وجودة البيانات المالية
(أبو ماضي، 2020) / "أثر الإفصاح غير المالي على الأداء المالي والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين" / فلسطين	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر الإفصاح غير مالي مستوى كفاءة الأداء المالي والإداري في البنوك للفترة 2012-2018	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح غير مالي الأداء المالي والاداري	أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً للإفصاح غير المالي على الأداء المالي والاداري
(عمروش وبقسام، 2020) / "أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر - دراسة ميدانية" / الجزائر	تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح الطوعي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح الاختياري الأداء المالي	يوجد تأثير إيجابي ودلالة إحصائية للإفصاح الاختياري على الأداء المالي
(نادر ومقديسيان، 2020) / "أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي	هدف البحث إلى تحديد تأثير الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المصارف	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح والشفافية	يوجد أثر إيجابي بين الإفصاح والشفافية على الأداء المالي

المؤلف/السنة/عنوان الدراسة/البلد	الهدف الدراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	اهم النتائج
للمصارف دراسة استقصائية للمصارف الخاصة على الساحل السوري"/ سوريا	الخاصة في سوريا		الأداء المالي	
(السامراني، 2019) / "أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مملكة البحرين)"/ البحرين	هدف الدراسة هو في تحديد مدى التزام المصارف البحرينية العامة - قطاع التجزئة بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، وكذلك قياس تأثير ذلك الالتزام على الأداء المالي.	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح عن الأدوات المالية الأداء المالي	يوجد التزام لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 وهناك أيضاً تأثير اجابي للالتزام المصارف العامة البحرينية على الأداء المالي
(الداعور، 2019) / "أثر مستوى الإفصاح المالي على القيمة السوقية للشركات العامة المدرجة في البورصة في ضوء معايير المحاسبة الدولية (IAS) المتعلقة بالإفصاح المحاسبي"/ فلسطين.	هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مستوى الإفصاح المالي على القيمة السوقية للشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين بين عامي 2012 - 2017.	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح المالي القيمة السوقية	أظهرت النتائج تأثيراً كبيراً للإفصاح المالي على القيمة السوقية
(نور وبركة، 2019) / "أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"/ الاردن	تهدف الدراسة لمعرفة أثر الإفصاح المالي وغير المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان من 2014-2015.	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح المالي الإفصاح الغير المالي الأداء المالي	أظهرت الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية على ربحية البنك ورافعته المالية وسيولة المصرف في الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

المؤلف/السنة/عنوان الدراسة/البلد	الهدف الدراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	اهم النتائج
(عابد، 2018) "أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والتأمين" / فلسطين.	تهدف الدراسة إلى تحديد أثر مستوى الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادي في كل من القطاع المصرفي وقطاع التأمين في بورصة فلسطين	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح الاختياري الأداء المالي	يوجد اثر بين الأداء المالي ودرجة الإفصاح الاختياري إيجابية
(الحديدي وشاهين، 2017) / "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية" الاردن	هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح المحاسبي القوائم المالية	وأظهرت النتائج توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية بمستوى مرتفع وأن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها بدرجة مرتفعة، وتساعد المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الأردنية المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة بدرجة متوسطة
(نادية، 2016) / "أثر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية ودوره في تقييم أداء المؤسسات المالية حالة دراسة صندوق القومي للمعاشات" / السودان	دور الإفصاح في البيانات المالية ودوره في تقييم الأداء المالي على صندوق القومي للمعاشات.	المنهاج التاريخي	الإفصاح المحاسبي الأداء المالي	توسيع مبدأ العدالة في الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
(توفيق، 2015) / "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية للسنوات	المنهج الوصفي التحليلي	المؤشرات المالية	توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي لشركة

المؤلف/السنة/عنوان الدراسة/البلد	الهدف الدراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	اهم النتائج
العربية "	من (2010-2014)		الأداء المالي	البوتاس العربية على أن تتم قراءة وتفسير نتائجها في سياق الفهم الشامل والعميق للظروف والعوامل الموضوعية المحيطة.
(Agostini et al., 2021)/ "Non-Financial Disclosure and Corporate Financial Performance: Evidence from Italian Listed Companies"/ Italian.	في تأثير كمية ونوعية الإفصاح غير المالي (NFD) وعلاقته بالأداء المالي للشركات (CFP) في 20 شركة إيطالية مدرجة لعامين 2018-2017	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح غير المالي، الأداء المالي	أظهرت النتائج أن وجود ترابط إيجابي بين الإفصاح غير مالي والأداء المالي
(Hardiningsih et al., 2020) / "The Effect of Sustainability Information Disclosure on Financial and Market Performance: Empirical Evidence from Indonesia and Malaysia"./ Indonesia and Malaysia .	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة على الأداء المالي وأداء السوق على 21 شركة في قطاع التعدين في إندونيسيا.	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح عن معلومات الاستدامة الأداء المالي	أن الإفصاح البيئي والاجتماعي له تأثير كبير على العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية و يؤدي الإفصاح الجيد عن معلومات الاستدامة إلى تحسين الأداء المالي والثقة بين أصحاب المصلحة
(Oino, 2019) / "Do Disclosure and transparency affect bank's financial performance?"	هل يؤثر الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح والشفافية الأداء المالي	أن زيادة الإفصاح والشفافية وتحسين التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات المالية.
(TABASH,2019)/"An Empirical Investigation on the Relation between Disclosure and Financial Performance of Islamic	تهدف الورق بفحص مستوى الإفصاح عن أداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة 2009-2013	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح الأداء المالي	تظهر النتائج علاقة إيجابية بين الأداء المالي والإفصاح في البنوك الإسلامية الإماراتية

المؤلف/السنة/عنوان الدراسة/البلد	الهدف الدراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	اهم النتائج
Banks in the United Arab Emirates"/ Palestine.				
(Grewal et Al,2019) /"Market Reaction to Mandatory Non-Financial Disclosure"European.	هدفت هذه الدراسة الي بيان مدي تأثير الإفصاح غير المالي الالزامي علي رد فعل السوق من خلال التغير في القيمة السوقية للشركة خلال 2016-2013	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح الغير مالي القيمة السوقية	أن الإفصاح غير المالي الإلزامي لديه أثر سلبي على القيمة السوقية للشركة.
(Al-Dhaimesh,2019)/ "The effect of sustainability accounting disclosures on financial performance: an empirical study on the Jordanian banking sector"/ Jordan	تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر الإفصاح عن محاسبة الاستدامة على الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن خلال الفترة 2017-2013	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح المحاسبي الأداء المالي	أن الإفصاح عن أبعاد الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) كان له تأثير على الأداء المالي.
(Ntayi et al.,2018)/ "Organizational culture And Voluntary Disclosure Practices Of Listed Firms In Nigeria"/ Nigeria.	هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ثقافة الشركات التنظيمية الداخلية على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات النيجيرية	المنهج الوصفي التحليلي	الإفصاح الاختياري الثقافة التنظيمية للشركات	خلصت الدراسة إلى العلاقة التي تربط بين الثقافة التنظيمية للشركات والإفصاح الاختياري هي علاقة إيجابية مرنة.
(Aly et al,2018)/"Tone Disclosure and financial	هدفت هذه الدراسة إلى إختبار مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي في	المنهج الوصفي	العوامل المحددة لمستوى الإفصاح	يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية ووجود علاقة إيجابية مع حجم البنك (رأس المال) على

المؤلف/السنة/عنوان الدراسة/البلد	الهدف الدراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	اهم النتائج
performance evidence from Egypt"/ Egypt.	الشركات المدرجة في بورصة المصرية من 2013-2011	التحليلي	المالي وغير المالي	الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

ملحق رقم 3

أسماء الشركات الصناعية والخدماتية التي تم إجراء الدراسة عليها

الرقم	القطاع	الرمز	الشركة
1	خدمي	ABRAJ	أبراج الوطنية
2	خدمي	AHC	المؤسسة العربية للفنادق
3	خدمي	NSC	مركز نابلس الجراحي التخصصي
4	خدمي	OOREDOO	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات
5	خدمي	PALAQAR	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات
6	خدمي	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية
7	خدمي	PEC	الفلسطينية للكهرباء
8	خدمي	RSR	مصايف رام الله
9	خدمي	WASEEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية
10	صناعي	APC	العربية لصناعة الدهان
11	صناعي	AZIZA	دواجن فلسطين
12	صناعي	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية
13	صناعي	BPC	بيرزيت للأدوية
14	صناعي	ELECTRODE	مصنع الشرق للأكترود
15	صناعي	GMC	مطاحن القمح الذهبي
16	صناعي		سجاير القدس
17	صناعي	JPH	القدس للمستحضرات الطبية
18	صناعي	LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن
19	صناعي	NAPCO	الوطنية لصناعات الألمنيوم والبروفيلات - نايكو
20	صناعي	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون
21	صناعي	PHARMACARE	دار الشفاء لصناعة الأدوية
22	صناعي	VOIC	مصانع الزيوت النباتية